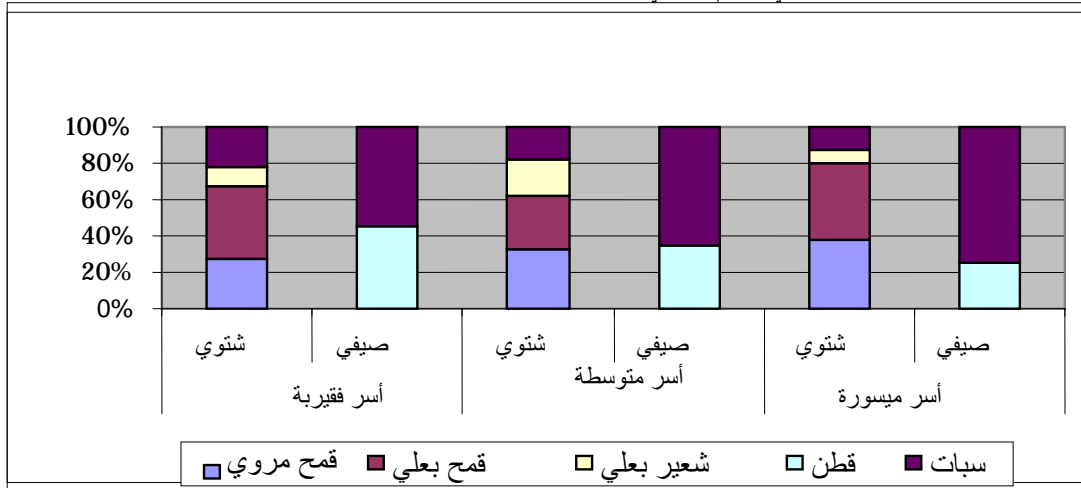


المخطط 4 - التراكيب المحصولية في النظام الفرعي المختلط



المصدر: الاستبيان الميداني

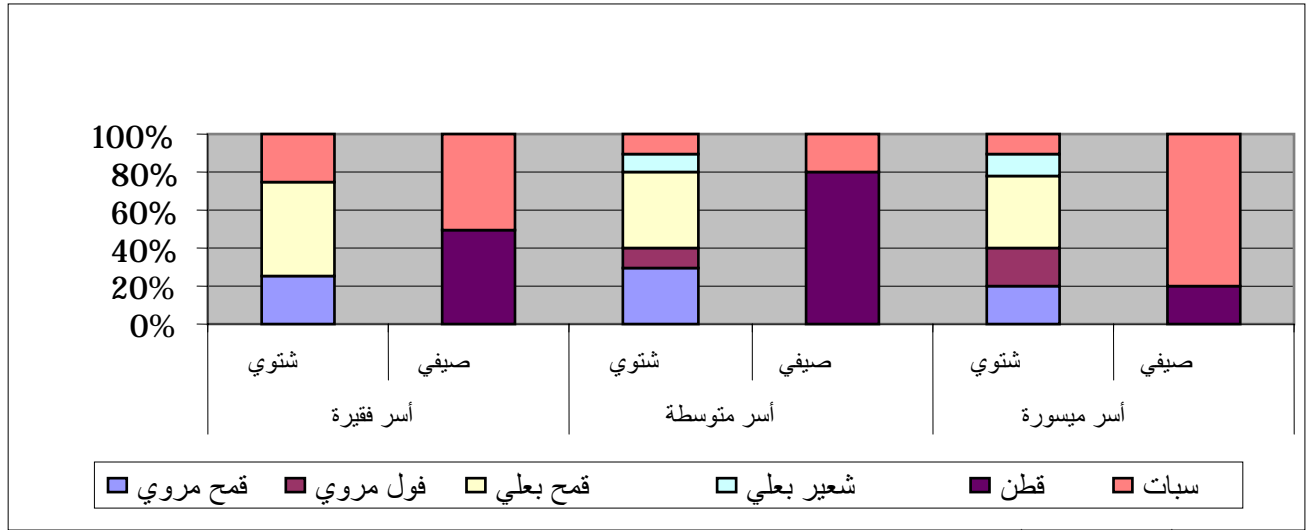
إن التركيبة المحصولية البعلية لدى الأسر الصغيرة بسيطة وتضم تقريباً 70% من القمح و 30% من الكمون أو العدس (يعتمد اتخاذ القرار على وضع التربة المحلية مع سيطرة العدس في الحسكة) . وتترك الأراضي دون زراعة خلال فصل الصيف .

وفي الظروف المختلطة يزرع القسم المروي من الأرض بنسبة 40-45% بالقطن كمصدر رئيسي لدخل الأسرة بينما يبقى القسم المتبقي دون زراعة . ومن المزايا الإضافية لزراعة القطن كمحصول نقدي أنه يوفر أعلى دخل في الدوم وكذلك يوفر فرص العمل للعمالة العائلية ، كما أن المخاطرة السعرية التي ينطوي عليها منخفضة . وفي إحدى قرى الدراسة ضاعفت الأسر الفقيرة حصتها من الأراضي المزروعة بالقطن مقارنة بالخطة الزراعية (من 15% إلى 45%) وخضت حتى مساحة القمح لديها .

إن عدم استقرار المناخ يؤثر على إنتاج الزراعات البعلية والذي يمتد بشكل جزئي إلى المحاصيل المروية وخاصة في حوض الخابور حيث أثر عدم استقرار توفر مياه الري على عملية التخطيط على مستوى الوحدة الإرشادية . ويمكن اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بنوع الخطة الزراعية الواجب تطبيقها (بعلية أم مروية) عندما تكون المياه متوفرة . ومع ذلك فإن الإعلان المتأخر عن الخطة الزراعية يؤثر بشكل سلبي المزارعين الذين يقررون توزيع أراضيهم على المحاصيل الصيفية والشتوية حسب توقعات إمكانيات الري . أما الأراضي التي تترك دون زراعة في الشتاء توقعاً لزراعة قسم منها بالقطن أو الشوندر السكري تتعرض للخسارة فيما لو لم تتوفر المياه لتنفيذ الخطة الزراعية للمحاصيل المروية فيما بعد .

إن توفر آبار الري يخفف من المخاطر المناخية التي يتعرض لها المزارعون الذين يطبقون تركيبة محصولية متشابهة مقارنةً بالمزارعين الذين يستخدمون شبكات الري . وبالتالي فإن توفر آبار الري يخفف من مخاطر التعرض للفقر ولكنه لا يمنع المخاطر البيئية بشكل كامل .

المخطط 5- التركيبة المحصولية في النظام الفرعي المختلط من الري من الآبار



تقتصر تربية الثروة الحيوانية على رأسين أو ثلاثة من الغنم أو بقرة واحدة وهو يعكس خسائر الثروة الحيوانية خلال سنوات الجفاف الماضية . وفي المساحات البعلية فذا إن عدم نمو النبات في أراضي السبات الذي ترافق مع فشل المحصول قد ساهم في زيادة الصعوبات التي واجهها المزارعون في إعادة بناء رأس مال الثروة الحيوانية الذي كانوا يمتلكونه سابقاً . كما أن توفر المنتجات الثانوية للمحاصيل يوفر فرصة دخل إضافية في الأجزاء التي تتمتع بإمكانية الري التكميلي الأكثر استقراراً .

وتتركز استراتيجيات الأسر الزراعية المستقبلية بشكل كبير على التطورات المتوقعة في موارد المنطقة الأرضية . وقد أثرت توقعات إعادة توزيع مزارع الدولة في الحسكة والرقبة بشكل كبير على المناقشات المتعلقة بالبدائل المستقبلية وعبر المزارعون عن أملهم بالحصول على قطع أرض إضافية . ولا يمتلك المزارعون إلا العمل خارج المزرعة أو التكثيف كبديل متاح على المدى القصير ، وهو أمر ملائم ضمن حدود القدرة على الحصول على القروض بسبب النقص الكبير في رأس المال . أما البديل الثاني لدى الأسر الفقيرة فيمكن في تنويع مصادر الدخل بهدف تخفيض مخاطر الاقتصر على أصناف محصولية قليلة جداً . ويشكل الجفاف الخطر الرئيسي الذي يواجه مصادر الدخل من المحاصيل البعلية وكذلك الثروة الحيوانية ويؤدي الاعتماد على محصول شتوي بعلي واحد أو محصولين (شتوي وصيفي) إلى التعرض لمخاطر تقلبات السوق . فعلى سبيل المثال تراوحت أسعار الكمون بين 80 ل.س/كغ و 30 ل.س/كغ في السنوات الأخيرة .

يساعد الجمع بين فعاليات تربية الثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل على تغطية العجز الموسمي في السيولة وهو أمر هام لدى الأسر الفقيرة ، كما يوفر الدخل المتحقق خارج المزرعة شبكة أمان إضافية وخاصة من خلال العمالة الموسمية في الحصاد الذي تقوم به النساء والأطفال بشكل رئيسي .

يشكل القمح والعدس والكمون المصدر الرئيسي للدخل المتوقع من الإنتاج المزرعي في السنة التقويمية وهي تباع في بداية شهر تموز . وبشكل عام فإن عوائد المحاصيل الشتوية تشكل 25% من إجمالي الدخل السنوي . أما المحاصيل

الصيفية (إن أمكن زراعتها) فهي تساهم بنسبة 40% من الدخل النقدي³². كما يتم الحصول على الدخل من المحاصيل الصيفية (عادةً القطن) في بداية شهر تشرين الثاني عندما يكون القطن غير مرخص، وإلا فيتم الحصول عليه في بداية شهر كانون الأول. وتساهم عوائد العمل خارج المزرعة بنسبة 35% من الدخل من خلال الأجور التي يتم الحصول عليها من قطاف القطن بين شهري آب ونهاية أيلول.

تمثل الأسر المتوسطة في النظام الفرعي المختلط حوالي 40% من الحيازات وهي تختلف في مصادر العيش عن الأسر الفقيرة من حيث عدد قطع الأغنام وحجم الحيازة التي تؤثر أيضاً على التركيبة المحصولية. تساهم الحيازات الكبيرة بثلاثي الدخل يلبها الإنتاج الحيواني الذي يساهم بنسبة 20% والعمل غير الزراعي الذي يلعب دوراً لدى الأسر الكبيرة في المجموعة الاجتماعية – الاقتصادية (10% من الدخل) ويلعب العمل الموسمي خارج المزرعة دوراً هامشياً (5%) . شأنها في ذلك شأن الأسر الفقيرة فإن حصة الأسر المتوسطة من الأراضي المروية تلعب دوراً هاماً في الإنتاج المحصولي حيث يكون حجم الحيازة البعلية أكبر بشكل ملحوظ من الحيازة المروية. وهناك علاقة بين الأرض المروية والموقع ضمن هذا النظام الفرعي ولكن هذه العلاقة غير دقيقة، لذا فلا يمكن استخدامها للتمييز بين المناطق.

تصل الحيازة المتوسطة إلى 7 هكتار من الأراضي البعلية و 12 هكتار من الأراضي المختلطة (مروي وبعلية). وتشابه التركيبة المحصولية تلك التي تزرعها الأسر الفقيرة (بغض النظر عن الفوارق في المساحة) ولكن نظراً لكبر مساحة المزرعة فإن المحاصيل الإضافية تدخل بشكل جزئي ضمن التركيبة. ويدخل الفول كمحصول شتوي ثانوي مع أن ذلك يتم على نطاق أصغر نظراً لمتطلباته الكبيرة من اليد العاملة. ويزرع العدس في الأراضي الأكثر رطوبة ولكنه أقل تفضيلاً في منطقة الاستقرار الثالثة نظراً لمخاطر تأخر الهطول المطري. كما أن التركيبة المحصولية الصيفية تعتمد بشكل كبير على توفر مصادر المياه الإضافية (بشكل رئيسي الآبار) وكذلك الشبكات الحكومية الصغيرة. ويوفر جزء من الآبار المياه الدائمة بينما القسم الآخر فيوفر المياه بشكل موسمي. وفي تلك الحالة يسعى المزارعون لتوفير هذه المياه لتوسيع مساحات القطن.

وفي العقود الماضية كانت التغييرات الرئيسية في التركيبة المحصولية في الأراضي البعلية ترتبط بتغييرات الدورة الزراعية الناجمة عن المحاصيل الجديدة. حيث تزرع الأراضي التي كانت متروكة للسبات بالمحاصيل الشتوية مثل العدس (منطقاً الاستقرار الأولى والثانية) أو الكمون (منطقاً الاستقرار الثانية والثالثة). وعلاوةً على ذلك تزرع المحاصيل الجديدة مثل الزيتون والفسق الحلي وخاصةً في القسم الغربي من النظام. وفي الأراضي المروية تتوزع الأراضي بين المحاصيل الصيفية (القطن) والمحاصيل الشتوية (القمح والشوندر السكري والبطاطا) عندما تتوفر المياه بشكل كافٍ، بينما في السنوات التي لا تتوفر فيها المياه فيسمح للمزارعين الذين يمتلكون الآبار بزراعة 10% من أراضيهم بالقطن، أما القسم المتبقي فيترك للتركيبة المحصولية البعلية. ويتمتع مالكو الآبار بحافز كبير لتجاوز المساحة المرخصة للقطن طالما أنهم واثقون من إمكانية التسويق.

إن استراتيجيات الأسر المتوسطة مشابهة لاستراتيجيات الأسر الفقيرة، مع تركيز قوي على البدائل المتعلقة بالزراعة. كما عبر بعض المزارعين عن توقعهم الحصول على جزء من مزارع الدولة وعن التفكير بتحقيق المزيد من التكامل

بين الإنتاج النباتي والحيواني الذي يعتمد على توفر مياه الري. كما أشار البعض الآخر إلى محاولات التنويع التي أدت إلى نتائج مختلطة مثل زراعة فول الصويا . ويرجع فشل هذه المحاولات وبعض المحاولات الأخرى إلى نقص الخدمات الإرشادية أو إلى زراعة محاصيل غير ملائمة للظروف الزراعية – البيئية المحلية . ويجب أن يتم تقييم الإمكانيات التسويقية لبعض المحاصيل قبل نشرها كرسالة إرشادية .

تشكل الأسر الميسورة 10% فقط من الحيازات بناءً على المعايير المطبقة من قبل المشاركين في المناقشات الجماعية . ويتراوح حجم الحيازة بين 15 هكتار بعلي و أكثر بقليل من الأراضي المختلطة وذلك اعتماداً على الموقع ضمن النظام الزراعي البعلي . ونعني بعبارة الأراضي المختلطة في هذه الحالة المزارع التي تزرع حوالي 10 هكتارات في الظروف البعلية بالإضافة إلى المحاصيل المروية التي تزرع في 7 هكتارات تقريباً . ويشير هذا إلى أن الدخل المتوقع للأسر الميسورة أعلى عندما تكون مصادر المياه المختلطة متوفرة بشكل أكبر منه في الأراضي البعلية حتى عندما تكون الحيازات أكبر .

ومن السمات الإضافية للأسر الميسورة الحيازة الحيوانية وكذلك ملكية الأصول . وتفضل تلك الأسر الأغنام على غيرها من أنواع الثروة الحيوانية حيث يتراوح حجم الحيازة بين 100 و 150 رأس ضمن هذا النظام (بغض النظر عن الأعداد الأقل في بعض القرى نظراً للقوانين المحلية) . ومن الأصول التي تمتلكها تلك الأسر عادةً الحصادات والسيارات ، بينما تنتشر التراكتورات بشكل أكثر كميّار للتصنيف .

وتعتمد مصادر عيش الأسر الميسورة بشكل رئيسي على الدخل المحصولي الذي يوفر 70% من الدخل حيث يوفر القمح القسم الأكبر من دخل المحاصيل الشتوية . كما توفر الثروة الحيوانية القسم المتبقي من الدخل لدى تلك الأسر ويظهر تفضيل لحم الضأن على إنتاج الحليب . ويتحقق الدخل الإضافي من تأجير الآليات ولكنها لا تشكل مصدراً منتظماً للدخل . وكذلك فإنه من غير الممكن مقارنة الدخل المدني غير الزراعي الذي يحققه الحائزون الغائبون مع دخلهم الزراعي .

وتتضمن التركيبة المحصولية للأسر الميسورة المحاصيل الشتوية التقليدية مثل القمح (البعلي أو المروي) والشعير والعدس . وعندما يكون التسويق سهلاً فقد يضاف الفول إلى تلك التركيبة . ويزرع القمح البعلي في حوالي 80% من الأرض بينما القسم المتبقي من الأرض البعلية يزرع بالبقوليات والشعير ويستخدم القسم المتبقي لرعي الأغنام . وتختلف حصة القمح والشعير حسب متطلبات أعلاف الأغنام . وفي بعض الحالات يزرع المزارع 50% فقط من الأرض بالقمح بينما يبقى النصف الآخر للسبات كوسيلة "لتجنب إنهاك الأرض" . وتطراً بعض التعديلات الخاصة على التركيبة المحصولية العامة حسب مايسمى بمناطق الاستقرار ، فعلى سبيل المثال يلعب العدس والكمون دوراً في مناطق الاستقرار 1-33 .

وفي الأراضي المروية تضم التركيبة المحصولية محاصيل صيفية إضافية ترفد القمح الشتوي المروي الذي يزرع بشكل دائم والذي يحتل 70% على الأقل من الأرض المروية . وفي بعض الأجزاء يترافق القمح مع الفول . ومع ذلك

فإن المحاصيل الصيفية السائدة تتماشى مع تلك التي تزرعها أنماط الأسر الأخرى حيث تنتشر زراعة القطن . ويرجع الميل لزراعة القطن إلى سياسات التسعير الحكومية التي تلغي المخاطرة السعرية . وعلاوةً على ذلك فإن الصعوبات التي أشار إليها بعض المزارعون الصغار في تسويق القطن من حيث انتظام فترات تسليم المحصول و عدم وضوح التكاليف المترتبة أمر سهل المعالجة على منتجي الكميات الكبيرة . ويؤثر هذا الأمر بشكل كبير على قرارات إنتاج المحاصيل الأكثر صعوبة مثل الخضار الصيفية وكذلك الذرة الصفراء . وتعيق ندرة المياه أحياناً زراعة الذرة الصفراء . إن استراتيجيات العيش التي تمت مناقشتها مع المزارعين تتجه نحو الخارج وتطالب ببعض الاستثمارات الحكومية كجزء من استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية . كما أن هناك طلبات بتوسيع شبكات الري وتحسين إدارة المياه لتجنب نقص المياه الذي يؤثر على زراعة المحاصيل الصيفية في الأراضي المروية حيث تساهم تلك المحاصيل بحصة لا بأس بها من الدخل النقدي لدى تلك الأسر حيث يشكل القمح أيضاً محصولاً نقدياً . ومن بين بدائل التنمية التي تحدث عنها المزارعون كان هناك التكتيف المترافق مع توفر المياه كما ربط المزارعون بين التكتيف والبذار المحسنة والتسميد . وينظر بعض المزارعين إلى العلاقة مع زيادة كفاءة استخدام المياه على أنها وسيلة لتجنب نقص المياه . ولايزال التحول إلى تقانات الري الحديث بطيئاً ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى المشكلات الفنية والإدارية المتعلقة بالري بالتنقيط . وينتشر تنوع المحاصيل التقليدية والاستثمار في المزارع المنشأة حديثاً (الزيتون والفسق الحليبي) في الجزء الغربي من النظام .

مقارنات بين أنماط الأسر الزراعية

يمكن تلخيص المصادر المتاحة للأسر والمخاطر التي تتعرض لها . ونظراً للتوليفة بين مصادر الدخل فإن هناك بعض المخاطر التي تظهر لدى الأسر الفقيرة في النظام والتي تنشأ عن تعرضها المزدوج لخطر موجات الجفاف . وتؤثر خسارة المحصول على جميع الأسر بالتساوي ، بينما العمالة الموسمية في إنتاج المحاصيل (وخاصةً الحصاد) لدى المزارع الأخرى فتشكل مصدر دخل هام لدى الأسر الفقيرة التي تتأثر أيضاً بموجات الجفاف . وفي الوضع الحالي ومع الآثار السلبية لخسارة رأس المال خلال فترات الجفاف فإن الكثير من الأسر الهامشية تمتلك رأس مال قليل جداً وغالباً ما تفقد قدرتها على الحصول على القروض من التجار والجهات الحكومية. ويتباطأ التخلص من مشكلات الجفاف إذا ما اضطر المزارعون في سنوات الهطول المطري الجيد الأولى لتخفيض الأراضي المزروعة أو لعدم التكتيف نظراً لعدم توفر رأس المال العامل . كما تتأثر الأسر المتوسطة والميسورة كذلك بموجات الجفاف ، ولكن تخلصها من نتائج الجفاف أكثر سهولة نظراً لتوفر رأس المال والقدرة على الحصول على القروض . وينطبق هذا الأمر بشكل خاص عندما يمتلك المزارعون عقود ملكية الأراضي ويستخدمونها كضمانات للحصول على القروض³⁴ .

وبغض النظر عن إمكانيات التخلص من عواقب خسارة المحصول في الأراضي البعلية فإن مصادر الدخل الأخرى تحدد مدى تعرض الأسرة للفقر بشكل عام . وقد ناقشنا سابقاً موضوع الدخل المؤقت دون التحدث عن ملكية الثروة الحيوانية والعمالة خارج المزرعة ورأس المال الاجتماعي . وكما هو الحال في النظام الزراعي الفرعي فإن ملكية

الثروة الحيوانية تزداد بالتوازي مع الفئات الاجتماعية ويتوافق رأس المال من الثروة الحيوانية مع التصنيف الاجتماعي . ويتشابه التعرض لمخاطر الجفاف التي تؤثر على نوعية المراعي بين مختلف أنماط الحيازات ولكن رأس المال المستخدم لسد العجز في المراعي الطبيعية أكثر توفراً لدى الأسر الميسورة . وبالتوازي مع ذلك فإن إمكانيات التسويق من خلال الحصول الأفضل على المعلومات وتسهيلات النقل تجعل من تجاوب تلك الأسر مع الجفاف أمراً أكثر سهولة . وتخفيض العلاقات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي (التعليم) الأفضل من تعرض الأسر الميسورة للمخاطر .

وبشأن التعديل والتحديث فإن التعرض الأخف لمخاطر الفقر وملكية رأس المال العامل ومعدلات التعليم الأفضل لدى الأسر الميسورة والمتوسطة تدفعها لتشجيع تحديث الزراعة . وتشكل تقانات زيادة كفاءة استخدام المياه الجانب المرشح للتحديث حيث أنها لا تقتصر على توفير مصدر نادر للمجتمع وإنما هي تسمح للمزارعين بالاستثمار في توسيع أراضيهم المروية في نفس الوقت . إن نظام الحوافز الحالي لا يشجع على مثل تلك الاستثمارات حيث أن تكاليف استخدام المياه لا تتمايز بما يكفي لتوفير الحوافز الاقتصادية المناسبة . وهناك تقييم تفصيلي لقضايا المياه الرئيسية في دراسة تم إعدادها مؤخراً في المركز (فاريلا أورتيجا وساغاردوي 2003) .

وتسمح أنماط الأسر الزراعية بالتمييز بين بعض قضايا إدارة المحاصيل . وحسب التوقعات فإن الأسر الميسورة تعمل من خلال تكثيف أعلى لرأس المال مقارنة بالأسر المتوسطة والفقيرة . وهذا يعكس مستوى التقانات المطبق : فأكثر الأسر الميسورة تعمل على مكثفة عمليات استخدام المستلزمات مثل البذار والتسميد والمكافحة الحشرية حيث أنها عادةً ماتمتلك الآليات اللازمة لذلك . وعلى العكس من ذلك فإن الأسر الفقيرة تركز على تجنب الإنفاق والعمل العائلي في الكثير من الأحوال وتقوم بعمليات البذار والتسميد بشكل آلي . وبنفس الشكل فإن عمليات تحضير الأرض تختلف بين أنماط الأسر حيث غالباً ما تقوم الأسر الفقيرة بحراثة الأرض مرة واحدة ، بينما الأسر الميسورة فتقوم بذلك مرتين . ومن التفسيرات الممكنة أن هذا يخفض نمو الأعشاب ويؤدي إلى إنتاجية أعلى أو يحسن إدارة مياه التربة .

إطار مقارنة تحليل هامش ربح المحاصيل الرئيسية البعلية والمروية من الآبار في النظام الزراعي المختلط

يتضمن هذا الإطار مثلاً عن تحليل هامش الربح الذي يتم تنفيذه استكمالاً لدراسة النظم الزراعية . وقد تم استخدام هذه البيانات بشكل أولي في دراسة الميزات النسبية التي تم تنفيذها في المركز الوطني للسياسات الزراعية والتي سيتم استخدامها في إعداد قاعدة بيانات هامش الربح . ويعتمد هذا القسم من التقرير على التحليل المنفذ من قبل معد التقرير الفردي لهذا النظام الزراعي الذي يتضمن المزيد من التفاصيل .

ويقارن تحليل هامش الربح الناتج الإجمالي مع التكاليف المتغيرة لزراعة وحدة قياسية من الأرض ، أي هكتار واحد حيث يكون عائد العمالة العائلية عاملاً هاماً محددًا لقرار الإنتاج لدى المزارعين الفقراء .

ومن المحاصيل الرئيسية التي تتم مقارنتها القمح البعلي والعدس والكمون (أنظر الجدول 9) . وتمثل تكاليف الإنتاج المتغيرة البذار والأسمدة والتي تضاف إليها تكاليف الآليات والعمالة . وتشكل تكاليف إنتاج القمح أعلى حصة من التكاليف المتغيرة بين المحاصيل الثلاثة ولكن القمح يحقق أيضاً أعلى قيمة للإنتاج الإجمالي (2220 ل.س/دونم) بينما تكون قيمة الإنتاج الإجمالي من العدس والكمون مشابهاً (1620 ل.س/هكتار) . ونظراً لمتطلبات القمح المنخفضة من العمالة نظراً لترافقه مع المكثفة فإن هامش الربح قبل وبعد العمالة يكون متماثلاً تقريباً ويكون هامش الربح لوحدة العمالة مرتفعاً جداً مما يجعل زراعة القمح المحصول الأكثر ملاءمة للمنتجين الكبار .

إن تكاليف عمالة زراعة العدس والكمون تنجم بشكل رئيسي عن عمليات الحصاد اليدوي التي تنفذ بشكل كبير من قبل العمالة العائلية لتخفيض التكاليف . ومع ذلك فإن الجدول المبين أدناه يشير إلى أن عائد العمالة العائلية متشابه بين

المحصولين ويتراوح بين 28 و 31 ل.س/وحدة العمالة .

الجدول 9 - مقارنة بين المحاصيل البعلية الرئيسية في النظام الزراعي المختلط

المحصول	قيمة الإنتاج (ل.س/دونم)	التكاليف المتغيرة (ل.س/دونم)	هامش الربح قبل العمالة (ل.س/دونم)	هامش الربح بعد العمالة (ل.س/دونم)
القمح البعلي	2,219	1,067	1,172	1,152
العدس	1,617	892	1,259	1,059
الكمون	1,619	935	894	699

تتكون المحاصيل المروية من الآبار في هذا النظام بشكل كبير من القمح والقطن ولكن في حالة حلب تزرع بعض المحاصيل الإضافية . ويشكل الفول المحصول الشتوي الثاني الذي يزرع بعد القمح . ويبين الجدول 10 أهم مؤشرات هامش الربح لهذه المحاصيل . كما أن إجمالي التكاليف المتغيرة أعلى في القطن مقارنة بالفول والقمح ، بينما هي متشابهة بين القمح والفول . وتتجم التكاليف المتغيرة المرتفعة للقطن عن العمالة المستأجرة كما يبينه فارق هامش الربح بعد العمالة المستأجرة . وبالإضافة على ذلك فإن إجمالي استخدام العمالة للدونم أعلى في القطن مقارنة بالمحصولين الآخرين وهي نتيجة الحصاد اليدوي .

الجدول 10 - مقارنة بين المحاصيل الرئيسية المروية من الآبار في النظام الزراعي المختلط

البند المحصول	قيمة الإنتاج (ل.س/دونم)	التكاليف المتغيرة (ل.س/دونم)	هامش الربح قبل العمالة (ل.س/دونم)	هامش الربح بعد العمالة (ل.س/دونم)	إجمالي العمالة (ساعة)
الفول	7,451	1,828	6,192	5,623	50
القطن	8,860	4,758	6,074	4,102	121
القمح	4537	2007	2565	2530	11

ومع ذلك فإن تكاليف العمالة والمياه الناجمة عن زراعة القطن تؤثر على قيمة إجمالي الإنتاج وتفسر متطلبات القطن الكبيرة من المياه انخفاض هامش الربح في وحدة مياه الري (أنظر الجدول 11) . ويرتفع عائد المتر المكعب من المياه بمقدار خمسة أضعاف العائد للقطن بينما عائد المتر المكعب للقمح فهو يعادل ضعفي عائد القطن .

الجدول 11 - مقارنة بين المحاصيل الرئيسية المروية من الآبار في النظام الزراعي المختلط

البند المحصول	قيمة الإنتاج (ل.س/دونم)	التكاليف المتغيرة (ل.س/دونم)	هامش الربح قبل العمالة (ل.س/دونم)	هامش الربح بعد العمالة (ل.س/دونم)	إجمالي المياه (3م)
الفول	7,451	1,828	6,192	5,623	375
القطن	8,860	4,758	6,074	4,102	1563
القمح	4537	2007	2565	2530	455

المصدر : مأخوذ من حمزة 2004

ونظراً للفارق بين مساحات وإنتاج المحاصيل المنتجة تظهر الفوارق التسويقية حيث تسوق المزارع الكبيرة (المترافة عادةً مع الأسر الميسورة) محصولها في الأسواق بينما يبيع المزارعون الصغار إنتاجهم من المزرعة أو مباشرةً من الحقل . وهكذا يقوم التجار بالحصول على أجر إضافي مقابل هذه الخدمة . وفي بعض الأحيان يشير الحائزون الصغار

إلى أن شروط التسويق تستغلهم وقد أشار التجار إلى أن هذا الأمر غير صحيح نظراً لتكاليف تسويق الكميات الصغيرة وانتشار الحيازات الصغيرة والخدمات الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار . وهناك حاجة لتنفيذ دراسة تفصيلية حول اقتصاديات إجراءات التسويق ولا يمكن لهذه الدراسة أن تقدم إجابة متكاملة حول هذا الموضوع . ومع ذلك فإن توليفة الإجراءات التسويقية وتقديم التجار للقروض قد يشكل مدخلاً لقوى تفاوضية غير متكافئة . ويتعرض المزارعون لضرر كبير خلال السنوات التي يؤدي فيها عدم توفر المياه (انخفاض الهطول المطري أو عدم توفر مياه الري) إلى انخفاض المردود وبالتالي فشل المزارعين في إنتاج الكمية المتفق عليها عند الحصول على القرض . وكما ذكرنا سابقاً فإن تقديم القرض يعتبر الشرط الأساسي للتجار في بعض الحالات للقيام بإجراءات التسويق .

اتجاهات بدائل التنمية

يشكل النمو السكاني اتجاهاً عاماً سوف يؤدي مع مرور الوقت إلى انخفاض حجم المزرعة . ومع ذلك وعلى العكس من الكثير من النظم الزراعية فإن هذا الاتجاه يبدأ من مستوى مرتفع جداً في النظام الفرعي المختلط بينما الوضع في النظام الفرعي المروي فهو معاكس تماماً . ففي حالة النظام الفرعي المروي تشكل عدم الحيازة مشكلة أساسية كما تشكل المربعة جزءاً هاماً من استراتيجيات الأسر الفقيرة . كما أن الأراضي المتاحة المروية في النظام الزراعي المروي سوف تنخفض بمعدل أسرع من المزارع البعلية المتبقية . كما أن توفر مياه الري لا يعتبر عاملاً محدداً لمستويات الدخل فقط لدى المالكين وإنما هو عامل محدد أيضاً لفرص العمل للفقراء المحليين ولعدد أكبر من المهاجرين إلى النظام .

والياً فإن النظام الزراعي المروي يتميز بالاعتماد على ما يسمى بالمحاصيل الاستراتيجية وخاصة القطن المنتج من الأراضي المروية . ومن حيث المساهمة في دخل الأسرة فإن تلك المحاصيل هامة أيضاً في النظام الزراعي المختلط . ويتمتع القمح بأهمية كبيرة في المزارع الكبيرة بينما الأسر الفقيرة فقترعه للاستهلاك العائلي . وكما أشرنا في الفصل السابق فإن الأراضي ذات الري المختلط (آبار – بعل) تظهر تفاوتاً متزايداً في التركيبة المحصولية في القسم الشمالي حيث لا يرخص القطن في مساحة كبيرة من الأرض المزروعة ويسهل الهطول المطري تنوع المحصول .

وفي الحسكة والرقعة لاحظ المزارعون إعادة توزيع أراضي مزارع الدولة مما خلق لديهم الأمل في توسيع مزارعهم كبديل تنموي من خلال فعاليات توزيع الأراضي المستقبلية . وكبديل لذلك يمكن تحويل المساحات البعلية الكبيرة إلى مساحات مروية ولكن هذا يعتمد بشكل كبير على توفير الدولة للأموال اللازمة لتطوير البنية التحتية للري أو لحل المشكلات الفنية المترافقة مع تقانات الري الحديث .

ومن وجهة نظر المحلل الخارجي فإن بدائل التنمية الإضافية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار البدائل الممكنة اقتصادياً حتى عندما تكون هذه البدائل معتمدة على رأي الخبراء وليس على النماذج أو تحليل الاستثمار .

وكبديل تنموي على المدى القصير فإن المزارعين لا يمتلكون بديلاً عن التركيز على العمل خارج المزرعة أو على التكتيف ضمن حدود قدرتهم على الحصول على القروض أو توفر رأس المال لديهم . وقد تلقت مسألة كفاءة المياه في الزراعة المروية اهتماماً حكومياً كبيراً نظراً للنفقات الحكومية الكبيرة المترافقة مع تطوير الري . وتتابع الجهات

الزراعية المعنية عملها في التشجيع على تطبيق تقانات الري بالتنقيط والري بالرش مع وجود بعض المعوقات الفنية التي تنتظر الحل أثناء إعداد هذا الفصل .

وهناك إمكانية (غير مستغلة) لزيادة كفاءة استخدام المياه من خلال تقانات حصاد المياه ليس فقط في المناطق المروية و إنما في المناطق البعلية . تم إيلاء اهتمام محدود حتى الآن للطرق المناسبة لحصاد مياه الأمطار وخاصة لتخفيض المخاطرة وزيادة كفاءة الزراعة البعلية . ويجب أن يتم تقييم الإمكانيات الاقتصادية لمختلف تقانات الري بشكل دقيق حيث أن الانخفاض الأولي في عائد العمل العائلي يمكن أن يكون كبيراً . وفي تلك الحالة فقد تكون معدلات التحول منخفضة حتى ولو كانت التقانات مربحة من وجهة نظر المزرعة وكان بالإمكان استخدام المياه السطحية بشكل منتج . وفي القسم البعلي من النظام يجب تنفيذ الدراسات حول الزراعة البعلية بهدف زيادة إنتاجية المحاصيل البعلية دون اللجوء إلى الري التكميلي من الآبار الموسمية المرخصة وغير المرخصة كوسيلة وحيدة . وهذا يبدو ممكناً من الناحية العملية حيث أن المزارع الممكنة الكبيرة ملائمة لاستخدام الآليات التي تساعد على زيادة معدل رشح المياه (مثل محاربيث الفاليرياني وغيرها) . وحالياً تقوم الفاو بإعداد وثيقة حول اقتصاديات حصاد المياه تتضمن تعليمات موجزة للفنيين حول تقييم نظم حصاد المياه.

يجب أن يتم تقييم الاعتبارات التنموية على مستوى الإنتاج المحصولي بالنظر إلى النواحي المتعلقة بالدورة الزراعية (بسبب طول موسمهما) فإن القطن والشوندر السكري يحدان من إمكانية تكثيف استخدام الأرض . ومن منظور اقتصادي فإن الدولة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مقارنة فائدة الاستثمار في البنية التحتية للري المستخدمة في زراعة هذه المحاصيل مع إمكانية زراعة محاصيل أكثر ذات مواسم أقصر (انعكاسات ذلك على توفير فرص العمل و الدخل المزرعي وتحقيق كفاءة استخدام المياه) .

وقد أشارت الفاو في دراسة سابقة (كوهافكان و ستيوارت 2005 - قيد الإعداد - ص 72) إلى أن انتشار القمح في دول المتوسط يتوقع أن يستمر في مناطق الاستقرار الزراعي التي يزيد معدل الهطول المطري فيها عن 300 ملم ولكن على المستوى الإقليمي فإن هناك اتجاه قوي لتوسيع إنتاج الأشجار المثمرة . وفي هذا الإطار فإن التركيز القوي للسياسات الحكومية على تشجيع زراعة الزيتون حول حلب (مشروع الحزام الأخضر) يندرج بحد ذاته ضمن هذا الاتجاه العام . وبالرغم من المنافسة بين النظم الزراعية الرئيسية في سورية على إنتاج وتسويق الزيتون فيجب ملاحظة أنه يساهم بشكل إيجابي في توفير فرص العمالة المؤقتة . وعلى وجه الخصوص فإن زراعة القمح أكثر ملاءمة للزراعة الممكنة والواسعة بينما قطاف الزيتون فسوف يوفر فرص العمل للعمال غير المهرة وكذلك فرص العمل في التقليم للعمال المهرة . ويجب دراسة ما إذا كان التركيز على ري الزيتون هو الأكثر كفاءةً في استخدام المياه الجوفية في مساحات الزيتون الجديدة أو أن حصاد المياه سيكون أكثر ملاءمة من وجهة نظر المجتمع وسوف يوفر المصادر المائية لاستخدامها لإنتاج محاصيل ذات قيمة أعلى .

ومستقبلاً سوف يكون من الأفضل تقسيم هذا النظام إلى مناطق فرعية وخاصة بالتركيز على التباين في تكامل السوق و القدرة على دخول الأسواق بين الشرق والغرب . ويجب أن يركز هذا بشكل خاص على أثر أسواق حلب وتخفيض تكاليف النقل على تطوير التركيبة المحصولية الأكثر تنوعاً . وفي الجانب الشرقي من النظام يجب تطبيق سياسات

التنمية الريفية المترافقة مع تطوير دخول الأسواق لفتح الأفاق أمام المزيد من التنوع في الإنتاج وبالتالي التنوع في الدخل الريفي .

يتوقع أن تنخفض طاقة الاستيعاب الحالية لهذا النظام لفائض العمالة من مختلف أنحاء سورية وذلك مع انخفاض مساحات المزارع وبالتالي فسوف يتم تنفيذ الفعاليات الزراعية التي تتطلب قدراً كبيراً من اليد العاملة من قبل العمالة المحلية في المنطقة أو العمالة العائلية نفسها .

وهناك بعض قضايا السياسات التي تتمتع ببعض الأهمية في النظام الزراعي . فالاعتماد الكبير على المحاصيل الاستراتيجية في كامل النظام (مع بعض التفاوت في نوع المحاصيل : القطن – الشوندر السكري) ويعتبر القمح أهم المحاصيل النقدية للمزارعين الميسورين والقادرين على الاستفادة من اقتصاديات الحجوم بينما الفقراء والمتوسطين فيعتمدون بشكل أكبر على القطن نظراً لعوائده الأعلى مقابل الأرض وارتفاع فرص العمالة . وتعتمد الأسر الفقيرة بشكل أكبر على العمالة المؤقتة في مزارع أنماط الأسر الأخرى بدلاً من زراعة القطن في أرضها ، وخاصة إذا لم تظهر الإدارة المحلية المرونة في السماح بتجاوز المساحة المرخصة القطن . وتستخدم الأسر المتوسطة العمالة المؤقتة بشكل تكميلي ولكنها تخصص جزءاً كبيراً من العمل العائلي في إنتاج المحاصيل التي تستخدم قدراً كبيراً من اليد العاملة . وتحدد هذه العوامل تعرض أنماط الأسر الثلاثة لقرارات السياسات حول معدل أسعار تلك المحاصيل أو مدى التشدد في تطبيق الخطة الزراعية .

ويشكل الحصول على القروض لتمويل زراعة المحاصيل مصدر قلق للجميع وعلى وجه الخصوص للأسر الفقيرة . وقد أدى الاعتماد الكبير على المصرف الزراعي للحصول على القروض الرسمية إلى إعاقة الكثير من المزارعين من الحصول على تلك القروض وخاصة من لم يتمكنوا من تسديد قروضهم بسبب موجات الجفاف الأخيرة . ويوفر التجار مصادر بديلة للقروض من خلال الشراء المسبق للمحصول ولكن بشروط أفضل لمصلحتهم .

تعتبر قضايا الحيابة الزراعية مشابهة لما هي عليه في جميع النظم الزراعية الأخرى ولكن الأمر هنا أكثر أهمية في أراضي الإصلاح الزراعي والقيود المفروضة على الأراضي الممنوحة للمزارعين بعد تطوير الري .

يجب أن تدرس قرارات السياسات والبحوث انعكاساتها على كثافة استخدام الأرض و كفاءة استخدام المياه ضمن النظام . إن الاعتماد الكبير على المحاصيل السنوية ذات المواسم الطويلة يؤدي إلى انخفاض تكثيف استخدام الأرض في النظام الذي يحتوي على استثمارات حكومية كبيرة في تطوير الري . كما أن هناك حاجة لدراسة موضوع زيادة التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني وإدارة خصوبة التربة . ومع ذلك فيجب دراسة موضوع اعتماد المزارعين على المحاصيل التي تحقق الأمان من ناحية الأسعار عند اتخاذ قرارات السياسات .

النظام الزراعي الرابع : النظم الزراعية في السهول الوسطى البعلية والمروية والغاب

وصف النظام

يغطي النظام الزراعي في السهول الوسطى البعلية والمروية والغاب³⁵ مساحة تعادل 1.16 مليون هكتار تقريباً ، أي ما يعادل 6.25% من إجمالي المساحة وهو يقع على القسم الأوسط من الطريق الدولي الذي يربط أيضاً بين حلب ودمشق . ونظراً لقدم مناطق هذا النظام واحتوائه على المدن التاريخية فإن بنيته التحتية كانت تحدث بشكل منتظم في العقود الماضية مما خلق قدرة جيدة على الوصول إلى الأسواق في المناطق المدنية الكبيرة والتي ترافقت مع معدلات الهطول المطري الجيدة و المصادر المائية .

يتلقى القسم الغربي من النظام هطولاً مطرياً يفوق 350 ملم (منطقة الاستقرار الأولى) تتناقص باتجاه الحدود الشرقية لتصل إلى 200 ملم حسب اتجاه الخطوط المطرية من الشمال إلى الجنوب .

إن الحرارة المعتدلة والمترافقة مع القدرة الجيدة على دخول الأسواق أدت إلى تنوع الأنماط المحصولية مع عدد من النظم الزراعية الصغيرة . ومن السمات المشتركة لتلك النظم كونها حديثة نسبياً وهي تحتوي على 162 000 حائز (17% من الإجمالي) وهم يشكلون مجموعة زراعية قوية تنتج تركيبة محصولية متنوعة جداً مع عدد من الجيوب المتخصصة. أما استخدام الأرض فهو مكثف إلى حد ما وهو يضم أيضاً الري بالسخ .

يستثمر 95% من الأراضي القابلة للزراعة في هذا النظام الزراعي الواسع ، أما الأراضي غير القابلة للزراعة فهي محدودة نسبياً . وتتضح أهمية النظام في الإنتاج المحصولي من خلال الإشارة إلى التخصص الإقليمي في الإنتاج . ومن ناحية حصة الأراضي المستثمرة فإن المحاصيل التقليدية نسبياً على المستوى الإجمالي مثل القمح والشعير والعدس تنتشر بشكل كبير في الأراضي المستثمرة ضمن منطقة النظام الزراعي (حيث يشكل القمح المروي 14% والقمح البعلي 10% والشعير 20% والزيتون 7% والكمون 5% والعدس 4% من الأراضي المستثمرة على التوالي) .

ويتمتع هذا النظام الزراعي بأهمية خاصة على الصعيد الوطني لإنتاجه عدداً من المحاصيل مثل الفستق الحلبي (41% لمساحة الفستق الحلبي المروية و 86% لمساحة الفستق الحلبي البعلية) و اللوزيات (68% من إجمالي المساحة المزروعة) والبطاطا والعنب البعلي والشوندر السكري (69% و 43% و 48% من إجمالي المساحة المزروعة على التوالي) . وهذه المحاصيل المتخصصة أكثر أهمية في توفير الدخل في النظم الجزئية والنظم الفرعية ولكن على مستوى النظام الزراعي بكامله فهي تحتل أهمية أقل مقارنة بالأراضي المستثمرة.

وتظهر كثافة التوزيع السكاني الريفي من خلال حجم الحيازة الذي يصل إلى 4.54 هكتار من الأرض المستثمرة ولكن هناك تباين كبير ضمن هذا النظام الزراعي الواسع وخاصة لأنه يحتوي على حالة الغاب الخاصة . وبعد استثناء هذه المنطقة الخاصة فإن حجم الحيازة (5.4 هكتار من الأراضي المزروعة) يكون مماثلاً تقريباً للمستوى الوطني 5.58 هكتار . وقد سجلت منطقة الغاب الصغيرة وسطي حجم الحيازة الذي يعادل 2.1 هكتار .

الجدول 12 - النظم الزراعية في السهول الوسطى والغاب

مساحة سورية	% من الإجمالي	النظام الزراعي 4 الغاب والسهول الوسطى	% من الإجمالي	النظام الرابع السهول الوسطى	% من الإجمالي	النظام الرابع الغاب	% من الإجمالي
18,517,971	100%	1,155,945	6.24%	1,015,146	5.48%	140,799	0.76%
8,531,000	100%	1,723,164	20.20%	1,427,448	16.73%	295,716	3.47%
938,748	100%	162,187	17.28%	120,904	12.88%	41,283	4.40%
الأراضي القابلة للزراعة (هكتار) الأراضي المستثمرة (هكتار)	5,911,020	772,628	4.76%	685,322	5.67%	87,306	2.11%
	5,420,656	736,096	4.54%	648,790	5.37%	87,306	2.11%
المساحة (هكتار)	% مستثمر	المساحة (هكتار)	% مستثمر	المساحة (هكتار)	% مستثمر	المساحة (هكتار)	% مستثمر
4,590,899	84.7%	663,226	90.1%	575,920	88.8%	87,306	100.0%
3,258,115	60.1%	466,393	63.4%	459,385	70.8%	7,008	8.0%
1,332,783	24.6%	196,833	26.7%	116,535	18.0%	80,298	92.0%
829,757	15.3%	72,870	9.9%	72,870	11.2%		
المحاصيل الرئيسية							
1,185,239	21.9%	144,391	19.6%	144,221	22.2%	170	0.2%
752,488	13.9%	101,816	13.8%	60,561	9.3%	41,255	47.2%
917,040	16.9%	71,150	9.7%	67,449	10.4%	3,701	4.2%
460,535	8.5%	54,760	7.4%	53,162	8.2%	1,598	1.8%
130,133	2.4%	39,730	5.4%	39,618	6.1%	112	0.1%
3,445,435	63.6%	411,847	56.0%	365,011	56.3%	46,836	53.6%

المصدر : مبني اعتماداً على إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2002

وتعتبر المنطقة الأخيرة منطقة متخصصة تتمتع باستثمارات حكومية كبيرة في البنية التحتية والري التكتيفي وتعرض لتأثير الخطة الزراعية . وبالتالي تمثل منطقة الغاب نظاماً زراعياً منفصلاً ستعرض له في نهاية هذا الفصل .

وبالنظر إلى أهمية المحاصيل من حيث حصتها من الأراضي المستثمرة في السهول الوسطى (باستثناء الغاب) تتغير الصورة المذكورة أعلاه بشكل طفيف ولكن بناءً على الحجم الصغير نسبياً لمنطقة الغاب فإن استثناءه يلاحظ فقط عندما يكون هناك اختلافات كبيرة في حصة الأراضي المستثمرة ببعض المحاصيل . وهذه هي حالة الشعير البعلي والكمون (اللذين يتواجدان في الغاب) .

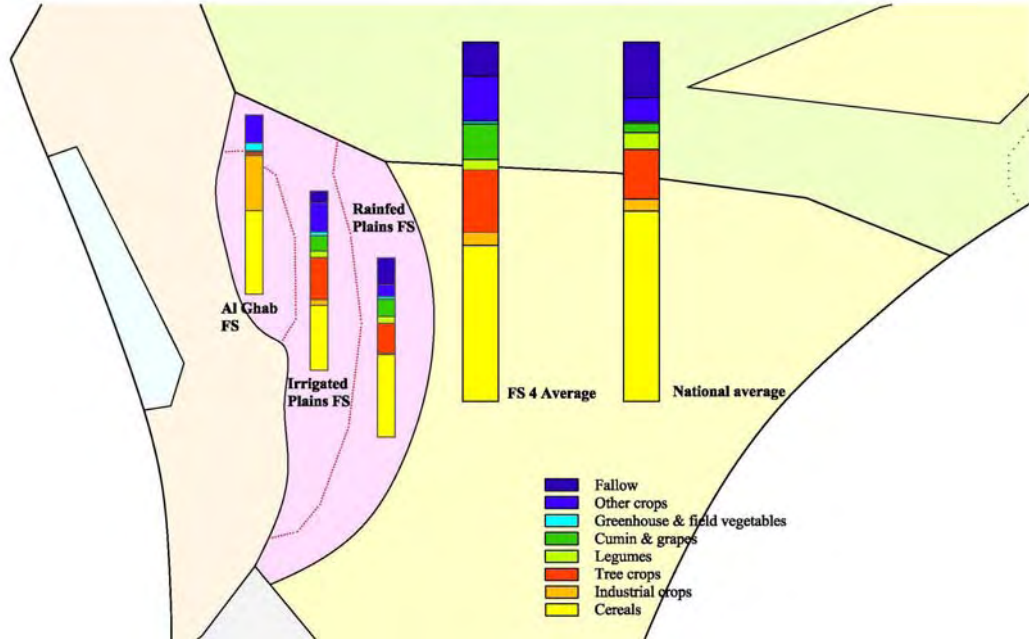
أما الأجزاء المزروعة بتكثيف أقل خارج الغاب ، أي السهول البعلية والمروية فتمتد في مناطق الاستقرار الزراعي 1-3 وتغطي بشكل جزئي أو كلي ثمانية مناطق في ثلاثة محافظات : حمص (التي تشمل حمص والرستن والقصير والمخزم) وحماه (التي تشمل حماد ومحرده والسلمية) وإدلب (التي تشمل منطقة معرة النعمان فقط) .

وتحاط تلك المنطقة بأربعة نظم زراعية أخرى فمن الغرب تحدها الهضاب الساحلية لمحافظة طرطوس والتي تنتمي إلى النظام الزراعي الثاني (جزء من النظام الزراعي للجبال والهضاب البعلية) وسهل الغاب (النظام الزراعي التكتيفي في الغاب) في محافظة حماه . ومن الشرق يحده النظام الزراعي الزراعي-الرعي (يعتبر الحد هو منطقة الاستقرار الرابعة ولكنه يلامس النظام الزراعي الرعي في الجنوب) ومرتفعات إدلب (التي تنتمي إلى النظام الزراعي الثاني) من الشمال .

وقد طرأت تدخلات حكومية كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية كان أهمها إقامة مشاريع الري والقنوات الحكومية ومشروع الحزام الأخضر مما أثر على تطور النظام . وقد تم بناء القنوات على شكل سدود للري باستخدام مياه نهر العاصي، أما مشروع الحزام الأخضر فقد بدأ في عام 1980 وهو يركز على إنشاء الحقول وزراعة الفستق الحلبي والزيتون واللوز والعنب . وتتركز فعاليات المشروع الرئيسية على منطقتي الاستقرار الثانية والثالثة. ومن الآثار الخارجية لهذا المشروع الاهتمام بزراعة الفستق الحلبي والزيتون والتي انتشرت إلى منطقة الاستقرار الثانية .

وقد أدى وجود مدينتين كبيرتين (حمص وحماه) ضمن هذا النظام الزراعي وكذلك القرب من الطريق الدولي الذي يربط الشمال بالجنوب إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق مما دعم الفعاليات غير الزراعية مثل التجارة والزراعة والمشاريع الاستثمارية وخاصة منذ تطبيق قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 . وبالتالي فإن الأهمية النسبية للزراعة في المعيشة قد انخفضت لدى الأسر في هذا النظام وتفاقت بشكل أكبر بسبب الجفاف في العقد الماضي .

المخطط 6 - حصة الأراضي المستثمرة حسب مجموعات المحاصيل في النظم الزراعية للغاب والسهول الوسطى البعلية والمروية (النظام الزراعي الرابع)



وتشكل الملكية الخاصة النظام السائد لحيازة الأراضي في هذه المنطقة ، ومع ذلك فهناك حصة صغيرة من أراضي الإصلاح الزراعي والتي تم توزيعها من مالكي الأرض الغائبين (الذين يعيشون في الغالب في حمص وحماه) على المربعين السابقين . أما النمط الثالث من حيازة الأراضي فهو نظام المزارعة (المربعة) الذي يتركز بشكل رئيسي في القسم الشرقي من حماه حيث يحمل المزارعون عقود مرابطة دائمة يحميها قانون العلاقات الزراعية .

وبهدف تمثيل الفوارق الإقليمية في السهول الوسطى بشكل أفضل فقد تم تحليل المنطقة من خلال تقسيمها إلى نظامين زراعيين منفصلين ، أي السهول الوسطى البعلية والمروية حسب سيادة طريقة الري (القسم الغربي المروي والنظام الشرقي البعلي) . وعلاوةً على ذلك فإن هناك نظاماً زراعية صغيرة متعددة مثل نظام زراعة الفستق الحلبي في مورك الذي يشكل مثلاً عن التكامل الرأسي و تطور السوق .

الجدول 13 - تقسيم السهول الوسطى في النظام الزراعي الرابع حسب تخصصها المحصولي

النظام البعلي في النظام الرابع في %	% من النظام الرابع في النظام المروي	% من المساحة الإجمالية في السهول الوسطى للنظام الرابع	
85.6	14.4	12.1	الشعير البعلي
17.3	82.7	8.0	القمح المروي
49.8	50.2	7.4	القمح البعلي
48.7	51.3	11.5	الزيتون البعلي
68.8	31.2	30.4	الكمون البعلي

المصدر : مأخوذ من إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

ويوضح الجدول 13 هذا التقسيم على مستوى المحاصيل والذي يساهم على مستوى النظام الزراعي الواسع (النظام الرابع) بأعلى حصة من الأراضي المستثمرة . ويطراً الفارق الأكبر في سيطرة القمح المروي في النظام الزراعي

المروي بينما يزرع 86% من الشعير في السهول الوسطى في النظام الزراعي البعلي من السهول . وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عدد من الزراعات الدائمة المروية التي تزرع في المنطقة المحددة كنظام زراعي مروي مثل المشمش والعنب والفسق الحلبي والتفاح المروي . ومن أهم الأشجار المثمرة في النظام البعلي اللوز البعلي الذي تجاوز المساحة المزروعة بالزيتون حيث وصلت مساحته إلى 27 000 هكتار . وينتج هذا التمايز عن التقسيم الجغرافي بين المناطق يليه حساب المحاصيل ضمن هذه النظم (وليس العكس) .

النظام الزراعي للسهول المروية الوسطى

خصائص النظام الزراعي المروي

استفاد النظام الزراعي المروي من الاستثمارات الحكومية في إقامة السدود وإنشاء قنوات الري الحكومية مما أدى إلى ري 32% من الأراضي المستثمرة . وتقع كامل أراضي السهول الوسطى في هذا النظام في منطقة الاستقرار الأولى ويقع جزء منها في منطقة الاستقرار الثانية وبالتالي فإن معدل الهطول المطري يتجاوز 300 ملم و يصل حتى 450 ملم . وتضم مساحة 474 000 هكتار في هذا النظام 77 000 حائزاً ، أي بوسطي 3.7 هكتار من الأراضي المستثمرة . وبالتالي فإن النظام يضم 2.6% من المساحة الإجمالية ولكنه يستوعب حوالي 8% من الحائزين . ومن أصل مساحة الأراضي المستثمرة التي تصل إلى 286 000 هكتار يزرع حوالي 266 000 هكتار بالمحاصيل منها 174 000 هكتار بعلي . وتشكل حصة الأراضي السبات حوالي 7% من الأراضي المستثمرة فقط وبالتالي فهي أقل من الوسطي العام وأقل من الوسطي على مستوى السهول الوسطى (أنظر الجدول 14³⁶) .

الجدول 14 - النظم الزراعية في السهول الوسطى المروية والبعليّة ضمن الإطار الإجمالي

	مساحة سورية	% من الإجمالي	النظام الرابع السهول الوسطى	% من الإجمالي	منطقة النظام 41 المروي	% من الإجمالي	منطقة النظام 42 البعلي	% من الإجمالي
المساحة*(هكتار)	18,517,971	100%	1,015,146	5.48%	474,185	2.56%	540,961	2.92%
سكان الريف	8,531,000	100%	1,427,448	16.73%	1,079,444	12.65%	348,004	4.08%
الخانزين	938,748	100%	120,904	12.88%	76,617	8.16%	44,288	4.72%
الأراضي القابلة للزراعة (هكتار) الأراضي المستثمرة (هكتار)	5,911,020	وسطى	685,322	وسطى	295,424	وسطى	389,899	وسطى
		الحيازة (هـ)		الحيازة (هـ)		الحيازة (هـ)		
		6.30		5.67		3.86		
	5,420,656	5.77	648,790	5.37	286,494	3.74	362,297	8.18
	المساحة (هكتار)	% مستثمر	المساحة (هكتار)	% مستثمر	المساحة (هكتار)	% مستثمر	المساحة (هكتار)	% مستثمر
الأراضي المزروعة (هكتار)	4,590,899	84.7%	575,920	88.8%	266,324	93.0%	309,596	85.5%
منها بعلي (هكتار)	3,258,115	60.1%	459,385	70.8%	173,791	60.7%	285,594	78.8%
منها مروى (هكتار)	1,332,783	24.6%	116,535	18.0%	92,533	32.3%	24,002	6.6%
سبات (هكتار)	829,757	15.3%	72,870	11.2%	20,170	7.0%	52,701	14.5%
المحاصيل الرئيسية								
الشعير البعلي	1,185,239	21.9%	144,221	22.2%	20,822	7.3%	123,400	34.1%
القمح المروي	752,488	13.9%	60,561	9.3%	50,105	17.5%	10,457	2.9%
القمح البعلي	917,040	16.9%	67,449	10.4%	33,869	11.8%	33,580	9.3%
الزيتون البعلي	460,535	8.5%	53,162	8.2%	27,254	9.5%	25,908	7.2%
الكمون البعلي	130,133	2.4%	39,618	6.1%	12,380	4.3%	27,238	7.5%
الإجمالي	3,445,435	63.6%	365,011	56.3%	144,429	50.4%	220,582	60.9%

المصدر : مأخوذ من إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2002

تزرع 36% من أراضي هذا النظام بالحبوب ويغطي القمح القسم الأكبر منها (28%). أما مجموعة المحاصيل الثانوية الأكثر أهمية (3/1 الأراضي المستثمرة) فهي الأشجار التي يشكل الزيتون القسم الأكبر منها كما أن هناك بعض الأشجار المثمرة الأخرى (مثل الفستق الحلبي واللوز) والتي تتمتع بأهمية كبيرة في الجيوب المتخصصة. إن إنشاء هذه المساحات الكبيرة من الأشجار المثمرة يعتبر نتيجة للتشجيع الحكومي للمحاصيل الدائمة في ظل عدد من البرامج الخاصة مثل مشروع الحزام الأخضر ومشروع علي العلي (يتضمن التقرير الفردي التفاصيل المطلوبة) مع أنها تركز على النظام الزراعي المروي. وهناك بعض المحاصيل الحقلية الخاصة مثل الكمون الذي يحتل أكثر من 4% من الأراضي المستثمرة.

أنماط الأسر الزراعية

يعتمد تصنيف الأسر الزراعية في النظام المروي بشكل كبير على الحصول على الأراضي المروية وكذلك على توجهات الإنتاج في الجيوب الزراعية التي تتباين أحجامها ومساحتها. وسيكون حساب وسطي الأسرة من البيانات

المنشورة غير دقيق في هذا النظام حيث أنه سيؤدي إلى وجود عدد كبير من المحاصيل والتي يزرع كل منها في مساحات صغيرة جداً . وبالتالي فيمكن القارئ المهتم بالتفاصيل حول هذا الموضوع الرجوع إلى تقرير النظم الزراعية الكامل بينما سنورد فيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية .

الأسر الفقيرة وهي الأسر التي تقل حيازتها على 2 هكتار وهي تمثل حوالي 50% من إجمالي الأسر . وهي تعمل في الزراعة دون تفرغ تقريباً حيث أن انخفاض معدل العمالة أو الدخل المؤقت أكثر أهمية في معيشة تلك الأسر مقارنةً بدخل الأسرة .

الأسر المتوسطة : هي التي تمتلك 2-5 هكتارات وقدرة جيدة على استخدام مياه الري وتشكل 30-40% من السكان . ولايلعب العمل خارج المزرعة دوراً كبيراً في نظام المعيشة و إنما يلعب دوراً منخفضاً نسبياً لدى الأسر الفقيرة . ومع ذلك فإن توفر المياه والمخاطر المناخية على القسم البعدي يجعل الدخل الزراعي عرضة للمخاطر .

الأسر الميسورة : وهي التي تمتلك أكثر من 5 هكتارات من الأراضي المروية ونظراً للوضع الاجتماعي تلك الأسر التي تشكل 10-15% من السكان فهي قادرة على الحصول على مياه الري بشكل جيد . ويشكل الدخل الزراعي المصدر الرئيسي للمعيشة وهو مصدر مستقر نظراً لكبر حجم الحيازة .

ومن المهم ملاحظة أن البيانات الميدانية تشير إلى أن المزارعين الميسورين في النظام المروي ينزعون بشكل أكبر إلى زراعة المحاصيل الاستراتيجية (القمح والقطن والشوندر السكري) بينما المزارعون الفقراء والمتوسطون فهم يركزون بشكل أكبر على الفواكه والخضار وبعض الأصناف مثل الكمون واليانسون . ويهمل المزارعون الصغار تقريباً المحاصيل الاستراتيجية ليركزوا على إنتاج الخضار والفواكه بالإضافة إلى الكمون واليانسون . وبالتالي فإن المزارعين الميسورين هم الذي يستفيدون من الدعم الحكومي حيث أن إنتاجهم يتركز في المحاصيل الاستراتيجية التي تتمتع بأسعار ثابتة و هوامش ربح جيدة ومستقرة .

ومن بين أهداف سياسات تسعير المحاصيل الاستراتيجية (القمح والقطن والشعير والشوندر السكري) تحقيق دخل مستقر ومعقول للمزارعين . ولم يتم تحقيق هذا الهدف بالكامل نظراً لبعض الفجوات في الإجراءات الإدارية لتسليم الإنتاج إلى المؤسسات الحكومية (للقمح والقطن فقط) . ويشكل الحصول على القروض صعوبة للمزارعين في هذا النظام مع أنها بدرجة أقل من المشكلة في الغاب .

إن وجود مدينتين كبيرتين مرتبطين بالطريق الدولي في النظام سهل دخول الأسواق لعدد كبير من المزارعين مما أدى إلى تنوع كبير في التراكيب المحصولية في منطقة النظم وارتفاع نسبة الدخل غير المزرعي وخاصة في النظام الفرعي المروي . ومع ذلك فإن الاستبيان الميداني يشير إلى أن المزارعين الميسورين في النظام الزراعي المروي ينزعون بشكل أكبر إلى زراعة المحاصيل الاستراتيجية (القمح والقطن والشوندر السكري) بينما المزارعون الصغار والمتوسطون يركزون بشكل أكبر على زراعة الخضار والفواكه وبعض التوابل مثل الكمون واليانسون .

وفي نظام السهول الوسطى ، أي النظامين المروي والبعلي فإن نتائج البحث تشير إلى أن المزارعين الصغار (الفقراء) يخصصون جزءاً كبيراً من إنتاجهم للاستهلاك العائلي (وخاصة القمح والخضار ومنتجات الألبان حيث يستهلكون القمح على شكل برغل ودقيق) . وبالتالي فإن دخل المزارعين الصغار يحقق فائدة متدنية مقارنة بالفوائد التي يحققها المزارعون الميسورون .

النظام الزراعي للسهول الوسطى البعلية

خصائص النظام الزراعي البعلية

يقع النظام الزراعي البعلية إلى الشرق من النظام الزراعي ويغطي حوالي 540 000 هكتار . وقد أدى حظر التوسع في الزراعة على الآبار لأغراض بيئية إلى الحد من التوسع في النظم الزراعية المروية المجاورة . ومع ذلك فإن 6.6% من الأراضي المستثمرة والتي تصل مساحتها إلى 362 000 هكتار هي أراض مروية (أي 24 000 هكتار) . شكلت الأراضي البعلية 78% من الأراضي المستثمرة ترك منها 18% سبات خلال عام 2002 (سنة هطول مطري مرتفع) . وتفسر إنتاجية المحاصيل المنخفضة في القسم الشرقي الجاف من السهول الوسطى سبب زيادة مساحة الشعير على مساحة القمح بنسبة الثلثين . وتلعب محاصيل الأشجار المثمرة دوراً هاماً في النظام ولكن مساحة اللوزيات تتجاوز الزيتون (حيث يشكلان معاً 15% من الأراضي المستثمرة) في هذا النظام الزراعي . كما أن الكمون محصول نقدي هام (7% من الأراضي المستثمرة ولكن معدل إنتاجيته أقل منها في النظام الثالث . ومن المحاصيل الدائمة في هذا النظام ما تمت زراعته بمساعدة مشروع الحزام الأخضر.

يصل معدل الحيازة الوسطى إلى 8.2 هكتار من الأراضي المستثمرة وهو يتجاوز المعدل الوطني ويبدو كبيراً نسبياً ولكن قدرته على توفير الدخل منخفضة نظراً لانخفاض معدل الهطول المطري مما يعكس أيضاً التركيز على الحبوب الجافة ، فمثلاً يزرع ثلث الأراضي بالشعير . ومن المحاصيل الرئيسية الأخرى القمح البعلية واللوز والزيتون (9.3% و 7.5% و 7.1% على التوالي – أنظر الجدول 14) .

وتعتمد مصادر الدخل غير المزرعي في النظام الزراعي البعلية بشكل رئيسي على العمالة الزراعية أو غير الزراعية الموسمية . وترجع الأسباب بشكل رئيسي إلى انخفاض مراديد المحاصيل الزراعية نظراً للزراعة البعلية في منطقة الهطول المطري المنخفض (أقل من 250 ملم سنوياً بشكل وسطي) وهو ما يقترن بندرة مصادر الدخل الأخرى . وتشكل الزراعة البعلية نتيجة لسياسات الدولة التي تمنع حفر الآبار في تلك المنطقة بهدف حماية المصادر المائية .

أنماط الأسر

تم تحديد معيار تصنيف الأسر الزراعية إلى ثلاثة أنماط أثناء استبيان القرى واختلف إلى حد ما في القرى المختارة الممثلة . وفي الكثير من الحالات فقد كان حجم المزرعة عاملاً محدداً لتصنيف الأسر على مستوى القرى بما يتوافق مع حصة الأرض البعلية والمروية وكذلك الأهمية النسبية لمصادر العيش (بما فيها العمل خارج المزرعة وغير الزراعي)

. ومع ذلك فإن حجم المزرعة يتوافق مع أهمية الدخل غير الزراعي ، أي أن المزارع الكبيرة تمتلك دخلاً غير زراعي كبير أيضاً .

الأسر الميسورة وهي التي تمتلك حيازة تتجاوز 60 دونم (يزرع أكثر من نصفها بالأشجار المثمرة) أو أكثر من 100 دونم بغض النظر عن وجود الأشجار المثمرة . وهي تشكل حوالي 10% من المزارعين وتحتوي على الآبار السطحية التي تستخدم لري المحاصيل المروية وخاصة في سنوات الهطول المطري الجيد .

المزارعون المتوسطون وهم الذين تتراوح حيازتهم بين 30-60 دونم (يزرع أكثر من نصفها بالأشجار المثمرة) أو بين 50-100 دونم بغض النظر عن وجود الأشجار المثمرة . ويقع حوالي 30% من المزارعين ضمن هذه الفئة .

أما المزارعون الصغار فهم الذين تقل حيازتهم عن 20 دونم ويزرع أكثر من نصفها بالأشجار المثمرة . أما المزارعين الذين تقل حيازتهم عن 35 دونم فيقعون أيضاً ضمن هذه الفئة إذا كانت عدد الأشجار المثمرة قليلة أو لم يكن لديهم أيها منها . وتقريباً فإن 60% من المزارعين يقعون ضمن هذه الفئة .

تتشابه الأسر الفقيرة والمتوسطة في الكثير من الأمور حيث أنها تشكل قوة العمل الزراعي المؤقت في هذا النظام الفرعي و بالتالي فهي تعاني من انخفاض معدلات الدخل المترافق مع التباين الكبير من الدخل ، أي أن هذين النمطين من الأسر عرضة للفقر ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة .

ويتباين تصنيف الأسر في هذا النظام الزراعي بين المناطق حسب انتشار الأشجار المثمرة . وفي قرينتين من القرى المختارة كان هناك عدد قليل من المتخصصين بتربية الأغنام الذين يشبه نمط حياتهم ما هو سائد لدى البدو حيث أنهم يتبعون أنماط الهجرة الموسمية . وهم ينتقلون مع قطعانهم إلى البادية في الشتاء والصيف ويعودون إلى القرى مع البدو الآخرين لترعي أغنامهم على مخلفات القمح والشعير . وقد تم استثناء هذه الأسر من تحليل الأسر الزراعية في هذا النظام الزراعي نظراً لأن قطعان الأغنام تعتبر في الإحصاءات الرسمية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي جزءاً من قطعان البادية وهي تسجل لدى جمعيات مربي الأغنام هناك .

التغيرات التي طرأت مؤخراً

تتمثل التغيرات التي طرأت مؤخراً في هذا النظام الزراعي في توسع زراعة الشعير والكمون على حساب مساحة القمح . وقد احتل القمح في السنوات الأخيرة حوالي 50% من إجمالي المساحة المزروعة مساحته حالياً لا تتجاوز 20% في السنوات الجيدة . وقد كان هذا نتيجة رئيسية لموجات الجفاف . وقد بدأ المزارعون بتخفيض مساحة القمح نظراً لتراجع مراديدهم بسبب انخفاض الهطول المطري والتحول إلى زراعة الشعير أو الكمون نظراً لعدم تراجع مردودهما بشكل كبير في ظل تلك الظروف .

وتتمثل النتيجة الثانية لموجة الجفاف في انخفاض أعداد الثروة الحيوانية (بشكل رئيسي الأغنام) ويرجع ذلك إلى آثار الجفاف المباشرة وغير المباشرة . وتشير الآثار المباشرة إلى قلة المراعي في النظم الزراعية الزراعية - الرعوية والرعية ، أما الآثار غير المباشرة فهي تتعلق بانخفاض مساحة الشعير ومردود التبن الذي يستخدمه المزارعون في

الشتاء لتغذية أغانمهم . وبالتالي فقد باع المزارعون الأغنام لحمايتها من الجوع ولتجنب نفقات ارتفاع أسعار الشعير والتبن .

اتجاهات وبدائل التنمية في النظام الزراعي للسهول الوسطى المروية والبعليّة

هناك العديد من الأفكار التي ستؤثر على التطور المستقبلي في هذه النظم الزراعية المتبانية فسوف يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الضغط على الموارد الأرضية ويخفض وسطي حجم الحيازة إلا إذا تمكنت فرص العمل خارج المزرعة من استيعاب فائض اليد العاملة خارج القطاع الزراعي . وتمنع معوقات أسواق الأرض تعديل هيكلية الحيازة . ويؤدي ارتفاع أسعار الأراضي في النظام المروي إلى عدم جدوى بيع الأراضي لدى القسم الأكبر من الحائزين . وهناك بعض حالات تقسيم الأراضي التي لا ترد ضمن الإحصائيات . وينجم ذلك عن قانون الإصلاح الزراعي ، بينما في النظامين الآخرين فيطراً هذا الأمر بسبب بطء الإجراءات الإدارية في التسجيل العقاري . ويؤدي البطء في تحرير و تسجيل الأراضي إلى خلق صعوبات في الأراضي العامة والخاصة على حد سواء .

ومن أهداف سياسات تسعير المحاصيل الاستراتيجية (القمح والقطن والشعير والشوندر السكري) تحقيق دخل مستقر ومعقول للمزارعين وقد شكل أداة للسياسات الزراعية في سورية تشابه ما هو مطبق لدى الكثير من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وقد تمسك المزارعون بهذه الفرص مع أنه يجب التأكيد على أن أثر هذه السياسات في دعم الدخل يتحقق بشكل جزئي فقط نظراً للإجراءات الإدارية المتعلقة بتسليم القطن والقمح للمؤسسات الحكومية . ولا يمكن جزء من المزارعين الفقراء حتى في النظام الزراعي السهلي المروي من الحصول على القروض حتى لزراعة المحاصيل الاستراتيجية نظراً لتراكم المديونية تجاه المصرف الزراعي التعاوني (مع أن هذه المشكلة أكثر حساسية في الغاب) . وبالتالي فيلجأ هؤلاء المزارعون للاقتراض من القطاع الخاص بفوائد مرتفعة وبالتالي يتم تحويل جزء من الدعم إلى التجار الذين يقومون بتقديم تلك القروض . وفي كل من النظامين الزراعيين السهلين يخصص المزارعون الصغار القسم الأكبر من إنتاجهم للاستهلاك العائلي وخاصة القمح والخضار ومنتجات الألبان مع أنهم يبيعون الفائض في سنوات الهطول المطري الجيد . وبالتالي فإن أسعار القمح المركزية تؤدي إلى زيادة طفيفة فقط في دخل المزارعين الصغار مقارنةً بدخل الكبار منهم .

ونظراً لزيادة التكامل مع الأسواق العالمية فمن المتوقع حدوث انخفاض في أسعار القمح والقطن والشوندر السكري إذا لم تترافق بإجراءات خاصة بتقديم المساعدة للمنتجين . وسوف تؤدي هذه المحددات بدورها إلى انعكاسات سلبية على هوامش الربح لدى المزارعين كما أنها ستؤثر بشكل رئيسي على المزارعين الميسورين في النظام الزراعي المروي حيث أن المزارعين الفقراء والمتوسطين يركزون على إنتاج الفواكه والخضار .

وسوف تختلف استجابات المزارعين لهذه التغيرات حسب النظم الزراعية وأنماط الأسر . من المتوقع أن تقوم الأسر الفقيرة والمتوسطة بتنويع إنتاجها وإدخال إنتاج الحليب أو توسيع بعض المحاصيل مثل الفول السوداني أو الملفوف . ومع ذلك فإذا لم تتطور أسواق مثل تلك المحاصيل فإن تلك التعديلات يمكن أن تتباطأ أو أنها قد لن تطرأ على الإطلاق . وقد يكمن عدم تطور أسواق الحليب في المدن خلف عدم الاستخدام الكامل لإمكانات إنتاج الحليب .

من المتوقع أن تكون آثار تغيرات السياسات على الأسر الميسورة في كلا النظامين أقل نظراً لمرونتها في التكيف مع الظروف الجديدة . ويرجع جزء من المرونة إلى توفر السيولة لدى تلك الأسر مما يسمح لها بالعمل واتخاذ القرارات اعتماداً على مصادرها المالية . وفي غياب أسواق رأس المال المتطورة فإن هذه الإمكانية تمنحهم فرصة أكبر لرفع فرص عملهم التجارية التي تضم تبني تقنيات توفير التكلفة الجديدة .

وبهدف دعم إمكانيات توفير فرص الدخل للمزارعين الفقراء فإن السياسات الحكومية يجب أن تركز بشكل أكبر على تنويع وزيادة قيمة المنتجات مثل الخضار والفواكه . وتتمتع سورية بالميزة النسبية في إنتاج هذه المنتجات في هذا النظام والتي تنتجها بشكل رئيسي الأسر الفقيرة والمتوسطة . ويجب أن تركز السياسات الحكومية تجاه المزارعين الميسورين على زيادة كفاءتهم .

إن تكثيف استخدام الأراضي في كلا النظامين منخفضة (قيمة R تساوي 1 تقريباً) . لذا فإن زيادة التكاليف يمكن أن تشكل انعكاساً إيجابياً على دخل المزارعين وخاصة بعد دراسة التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني . ويمكن التشجيع على ذلك من خلال إدخال المحاصيل العلفية في الدورة الزراعية وخلق البيئة المناسبة لتطوير أسواق منتجات الثروة الحيوانية المحلية . وسوف تؤدي كلا التغيرات إلى تحسين إدارة التربة وخصوبتها وكثافة استخدام الأراضي وارتفاع عائد الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية للري .

وفي النظام الزراعي البعلّي أدت ندرة المياه إلى بساطة التركيبة المحصولية مقارنة مع تلك السائدة في النظام الزراعي المروي حيث أن الخيارات المتاحة أمام المزارعين قليلة . وعلاوة على ذلك فإن ندرة المياه تؤدي إلى انخفاض مراديد المحاصيل (يقع النظام الزراعي الفرعي بكامله في منطقتي الاستقرار الثانية والثالثة) . وتؤدي مثل تلك المعوقات إلى انخفاض معدلات الدخل لعدد كبير من الأسر بالرغم من أن البعض منهم يزرع الشعير (وهو محصول يخضع للتسعير المركزي) . ويحصد الشعير مرة كل خمس سنوات فقط وهو يترك عادة للرعى في السنوات الأخرى .

وتنطبق مسألة انخفاض المراديد أيضاً على إنتاج الزيتون واللوز التي تمثل المحاصيل الدائمة التي تزرع في النظام الزراعي الفرعي البعلّي والتي قد تتعرض للصقيع الشتوي المتأخر . وعلاوة على ذلك فإن مثل تلك الزراعات يمكن أن يتباين تأثيرها على المنتجين نظراً لاختلاف المردود وأسعارها غير المركزية وهي تخضع لتغيرات السوق . ومع أخذ مستوى التعليم المنخفض في القسم الأكبر في تلك المنطقة بعين الاعتبار فإن القسم الأكبر من السكان (وخاصة الأسر الفقيرة والمتوسطة) يعتمدون بشكل كبير على مصادر الدخل خارج المزرعة والتي تضم العمل الزراعي المؤقت .

وقد شكل الاستثمار الحكومي وخاصة في مشاريع الري توزع النظم الإنتاجية دون استغلال إمكانيات النظم الزراعية بشكل كامل . ومن بين أهم القيود التي تعترض المزيد من التطورات انخفاض كفاءة الري ومحدودية الحصول على القروض وخاصة لدى المزارعين الفقراء . وسوف يؤدي إلغاء تلك المعوقات إلى زيادة كثافة الإنتاج وحماية المياه وسوف يؤدي إلى توفير فرص العمل المنتج لعدد السكان المتزايد . ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام لإمكانيات استخدام الهطولات المطرية لزيادة الإنتاج المحصولي . وتساعد هذه الطرق في زيادة مردود المحصول وتخفيض تباين المراديد كما تشير دراسة قيد الإعداد في الفاو . ومع ذلك فإن اختيار التقنيات يجب أن يعتمد على مجموعة من التحليلات الفنية

والاقتصادية حيث أن بعض التقنيات تؤدي إلى انخفاض عوائد العمل في السنوات الأولى وهو أمر قد تجده الأسر الفقيرة صعباً .

النظام الزراعي في الغاب

خصائص الغاب

يعرض النظام الزراعي المروي التكتيفي في الغاب (النظام الزراعي للغاب) كوحدة منفصلة في إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وهو يتصف بالري التكتيفي المقترن مع الزراعة التكتيفية لثلاثة من المحاصيل الاستراتيجية : القطن والقمح والشوندر السكري . وتصل مساحة هذا النظام الزراعي إلى 141 000 هكتار تقريباً تجعله مشابهاً من حيث المساحة للنظام الزراعي الساحلي ويصل عدد سكانه إلى حوالي 300 000 نسمة جميعهم من الريفيين . ويتصف النظام أيضاً بارتفاع الكثافة السكانية حيث يصل متوسط الحيازة إلى 2.1 هكتار للحائز مقارنةً مع 5.6 هكتار للحائز وسطياً في سورية .

وقد كانت منطقة النظام هدفاً لتدخلات حكومية كبيرة في تجفيف المستنقعات منذ عام 1960 و من خلال بناء إقامة شبكات الري حكومية كبيرة شكلت مصدر مياه الري الرئيسي في منطقة النظام . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الجزء الرئيسي من الغاب هدفاً لقانون الإصلاح الزراعي الذي يشكل سبباً آخر لتجانس حجم الحيازة ونظام استخدام الأراضي . ولهذا السبب وبالتوافق مع بعض العوامل مثل تاريخ الاستقرار في المنطقة والظروف الطبيعية فإن الغاب يمثل النظام الزراعي الأكثر تجانساً بين النظم الزراعية . ومن السمات الخاصة ارتفاع حصة المحاصيل الاستراتيجية في التركيبة المحصولية العامة حيث يزرع القمح والقطن والشوندر السكري في 86% من الأراضي المستثمرة في النظام . ومن حيث الأهمية على المستوى الوطني فإن أهميته على المستوى العام مرتفعة نسبياً في حالة الشوندر السكري حيث كانت نسبة 32% منه تزرع في الغاب في عام 2002 وحيث تم إنتاج 35% من إجمالي الإنتاج (532 000 طن) (أنظر التقرير الفردي للمزيد من التفاصيل) .

يزرع أكثر من 11% من الأراضي المستثمرة في الغاب بالشوندر السكري (2002) مما يمثل أكثر من 33% من إجمالي المساحة المزروعة . ويساهم الغاب بنسبة أقل من إنتاج القطن وتصل نسبة الأراضي المزروعة بالقطن إلى 14% من مساحة الغاب و تمثل 6% من إجمالي المساحة المزروعة في عام 2002 . ويجب النظر إلى هذه الأرقام ضمن إطار صغر مساحة هذا النظام الزراعي حيث يمثل 0.8% من إجمالي المساحة و 1.5% من المساحة المستثمرة في سورية .

ومن الناحية الطبوغرافية فإن الغاب هو عبارة عن حوض كبير يحده من الغرب الجبال الساحلية ويحده من الجوانب الأخرى الهضاب المختلفة الارتفاعات والتي تسيطر عليها الزراعات المعمرة . وقد كان نهر العاصي هو النهر الأساسي الذي تتجمع فيه المياه من الجبال المحيطة ، وبما أن السهل يفتقر للصرف الطبيعي المناسب فقد اعتبر لعدة قرون على أنه منطقة الرعي الطبيعية وكان حمل خصائص المستنقع قبل أن يتم تجفيفه الذي بدأ في السبعينات حيث تلى ذلك عملية استصلاح للأرض وتحويلها من أراض رعوية إلى أراض زراعية . وبعد الاستصلاح تم توزيع الأراضي

الجديدة ضمن الشكل الاجتماعي – الاقتصادي المطلوب ، أي تم تأسيس الجمعيات التعاونية . وحتى يومنا هذا يتم الاحتفاظ بنسبة تزيد على 90% من الأراضي حسب نظام قانون الإصلاح الزراعي الذي يشمل قرى بأكملها ، بينما في الجنوب فإن جزءاً من المزارعين يمتلكون أراضٍ خاصة بالإضافة إلى أراضي الإصلاح الزراعي .

التصنيف الاجتماعي – الاقتصادي في الغاب

كما ذكرنا سابقاً فإن الإصلاح الزراعي أثر بشكل كبير على الاتجاه الطبيعي للتصنيف الاجتماعي – الاقتصادي في هذا النظام الزراعي . وقد تم توزيع الأراضي بمعدل 25 دونم للحائز (أي 2.5 هكتار) .

ونظراً لانتشار نظام أراضي الإصلاح الزراعي في كامل منطقة النظام الفرعي فإن حجم الحيازة متجانس تقريباً . وتشكل الأراضي الخاصة المملوكة قبل فترة الإصلاح الزراعي وكذلك الموقع ضمن النظام العاملين الرئيسيين الذين يؤديان إلى بعض التفاوت في حجم الحيازة . وفي القسم الجنوبي من النظام حيث كانت الأراضي تعتبر أراضٍ بعلية خلال فترة الإصلاح الزراعي تم تخصيص 50 دونم من الأراضي البعلية للحائز مقارنة بـ 25 دونم من الأراضي المروية . وهناك بعض التفاوت في وسطي حجم الحيازة في بعض القرى حيث كان المزارعون يمتلكون بعض الأراضي خارج نظام الإصلاح الزراعي وبالتالي فقد كان لديهم مصدرين للأراضي . وبغض النظر عن الأقسام الصغيرة في النظام التي يتباين فيها حجم الحيازة فإن وضع الأسر يتباين حالياً اعتماداً على المصادر المائية ، أي الموقع على طول قناة الري وكذلك توفر الثروة الحيوانية والعمل غير المزرعي الذي يتمتع بأهمية كبيرة في توفير الدخل ويتم البحث عن فرص العمل في ذروة الموسم ضمن النظام وكذلك في المناطق المجاورة .

الأسر الفقيرة

تشكل الأسر الفقيرة 80-85% من إجمالي الأسر في النظام وهي تمتلك أقل من 25 دونم ، وتضم تلك الفئة أيضاً الحائزين الذين يشغلون ما بين 25-50 دونم دون أن يكونوا قادرين على الحصول على مياه الري . ويعتمد دخل الأسرة في هذه الحالات بشكل أكبر على العمل الزراعي المؤقت بدلاً من العمل في أرضها مما يجعلها عرضة للفقر المدقع نظراً لعدم استقرار الدخل المؤقت وانخفاض معدلات الأجور . ويعتبر هذا الأمر هاماً في القسم الشرقي – الغربي من الغاب حيث يكون الدخل المزرعي متدنياً نظراً للملوحة التي تؤدي إلى انخفاض المردود . وبالنسبة للمزارعين الذين يمتلكون الثروة الحيوانية (التي تتراوح عادةً بين 1-3 أبقار حلوب) فإن العمالة المؤقتة أقل أهمية (حيث أن الثروة الحيوانية عندما توجد تشكل حوالي 10% من دخل الأسرة) .

وبشكل عام فإن هذا النمط من الأسر هو المصدر الرئيسي للعمالة الموسمية في منطقة الغاب وكذلك لجزء من العمالة في المناطق الأخرى مثل حماه (وخاصةً للقطن والشوندر السكري) والمناطق الساحلية (مثل فترة قطاف الزيتون والحمضيات) .

وقبل عشر سنوات كان للمحاصيل والثروة الحيوانية أهمية نسبية أعلى في توفير الدخل وهو أمر ينتج عن عاملين رئيسيين : أولاً انخفاض مساحة المحاصيل التي تتطلب كثافة عمالية (القطن والشوندر السكري) وزيادة مساحة

المحاصيل التي لا تتطلب الكثير من اليد العاملة (القمح) والذي ترافق مع انخفاض المراديد . وثانياً : انخفاض أعداد الثروة الحيوانية الذي نجم عن خسارة المساحات الرعوية مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وانخفاض أسعار الحليب . طرأت العديد من التغيرات على التركيبة المحصولية لهذا النمط من الأسر خلال العقد الماضي حيث ازدادت حصة القمح بشكل ملحوظ في الشمال على حساب القطن والشوندر السكري اللذين كانا سابقاً يحتلان 30% و 35% من إجمالي مساحة المزرعة . ونتج هذا التغيير عن انخفاض توفر المياه والتطبيق الأكثر صرامة للخطة الزراعية مما أدى إلى انخفاض مساحة القطن غير المرخص . كما تم إدخال الفول السوداني في جنوب النظام خلال العقد الماضي في التربة المناسبة بعد أن أصبحت المياه متوفرة من الآبار العميقة التي تم حفرها خلال العقد الماضي . ويزرع الفول والخيار في مساحات صغيرة بشكل تكثيفي بعد القمح ولكن أهميتهما تختلف حسب توفر المياه . وأهميتهما حسب المساحات صغيرة ولكنهما يوفران الإمكانية للاستراتيجيات المستقبلية . ويزرع القسم الأكبر من مزارعي هذا النمط من الأسر حتى 5% من أراضيهم بالخضار (البندورة والخيار والباذنجان وغيرها) ولكن نظراً لصغر حجم الحيازة فهذه المساحة تصل إلى 1 دونم وهي بالتالي تستخدم للاستهلاك العائلي .

أصبحت الثروة الحيوانية أقل أهمية في هذا النظام الزراعي في العقد الماضي حيث أن المزارعين الصغار يمتلكون أقل عدد من الحيوانات وبالتالي فهي توفر لهم القدر الأقل من الدخل . وبالنسبة للأسر الفقيرة فإن انتظام هذا الدخل يعتبر أمر هام وخاصة في بداية الشتاء عندما تصبح السيولة أمراً هاماً لتغطية نفقات المدرسة وشراء الوقود . كما أن هذا الدخل يحسن من الوضع التغذوي للأطفال .

يشكل الخروج من الزراعة استراتيجية هامة لدى الأسر الفقيرة في هذا النظام مع أن أهميته تختلف لأسباب اجتماعية واقتصادية من قرية إلى أخرى . وبترافق انخفاض العائد الاقتصادي للأرض مع انخفاض الإنتاجية بسبب ضعف إدارة التربة . ويزداد الوضع سوءاً بسبب آفاق زيادة كثافة استخدام الأراضي نظراً لزيادة الضغط السكاني . ويزداد التوجه نحو زيادة الدخل غير المزرعي في كامل النظام الزراعي وتعتبر العمالة الزراعية المؤقتة هامة حيث أنها تحقق حوالي نصف دخل المزرعة ومن المتوقع أن تكتسب أهمية أكبر نظراً لعدم توفر فرص العمل الأخرى .

ويشكل التنوع في الإنتاج الاستراتيجية الهامة الأخرى لدى المزارعين الصغار في عدد من القرى ويتوافق التوزيع مع إنتاجية الأرض حسب القرى . وقد لوحظ أن هذا الأمر أقوى في الجنوب نظراً للمناخ وظروف التربة الأكثر ملاءمة (أنظر مناقشة الفول السوداني) . وبغض النظر عن تنوع الإنتاج (مثل الفول السوداني والبصل والتفاح والزيتون والدراق) فإن زيادة أعداد الثروة الحيوانية تشكل الجزء الآخر من التنوع مع أن هذا يتطلب رأس مال كبير . ويذكر التكثيف من قبل الأسر الفقيرة في كامل منطقة النظام (10-20%) من حيث استصلاح الأراضي (وخاصة في القرى ذات التربة الأقل خصوبة من خلال إضافة السماد العضوي والحصول على التربة من مناطق أخرى وزراعة المحاصيل التكتيفية مثل الفول والبطيخ الأحمر والفول السوداني بعد القمح .

المزارعون المتوسطون

تضم هذه الفئة 15-20% من إجمالي المزارعين في المنطقة وهم يشغلون ما بين 25-50 دونم مع قدرة جيدة على الحصول على مياه الري . وتشكل الأرض الزراعية المصدر الرئيسي للدخل (أكثر من 50% عادة) . أما الدخل غير الزراعي (العمل الحكومي بشكل رئيسي) فهو يعتبر مصدراً هاماً للدخل أيضاً ويؤدي إلى المزيد من استقرار الدخل مقارنة بما هو الحال لدى الفقراء .

وتتشابه مصادر العيش لدى تلك الأسر كما هو الحال عليه لدى الفقراء مع فارق رئيسي هو انخفاض أهمية الدخل من العمل الزراعي المؤقت . وينتج هذا عن ارتفاع إمكانيات العمالة الإنتاجية في أراضي هذه الأسر و في إنتاج المحاصيل التي تعتبر أهم مصادر الدخل . ومنذ عشر سنوات كان إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية أكثر أهمية في توفير الدخل منه لدى الأسر الفقيرة . وأصبح الاتجاه العام لمصادر الدخل مع مرور الوقت مشابهاً لما هو عليه لدى المزارعين الفقراء . وقد كانت أهمية العمل الزراعي المؤقت صغيرة قبل عشر سنوات لتلك الأسر ولكنها كانت هامة لدى الأسر الفقيرة .

إن التركيبة المحصولية لهذا النمط من الأسر مشابهة لما هي عليه لدى الأسر الفقيرة وتختلف بين الشمال والجنوب ، حيث يزرع هؤلاء المزارعون القمح والقطن والشوندر السكري في كامل منطقة النظام . ويزرع القمح في كامل حيازات هذه الفئة تقريباً أما القطن فحصته أعلى بكثير في الجنوب منها في الشمال . وتعتبر زراعة الفول السوداني هامة في الجنوب كما يزرع البصل في مساحة صغيرة من الأرض و يستخدم للاستهلاك المنزلي نظراً لصغر المساحة . إن أهمية هذه المحاصيل مقارنة بالمحاصيل الرئيسية صغيرة حيث أنها لاتخضع لرقابة الدولة ، لذا فإن أسعارها تتباين حسب ظروف السوق . وبالتالي فلا يمكن لها أن تحقق دخلاً مستقراً . وبالإضافة إلى ذلك تتباين مساحتها بشكل كبير حسب توفر المياه السنوي .

تتميز استراتيجيات الأسر المتوسطة في الغاب بعدم الميل للخروج من الزراعة التي تشكل المصدر الرئيسي للدخل . وفي نفس الوقت فليس هناك إمكانية لتوسيع الزراعة نظراً للمعوقات المالية . وبالتالي فإن الاستراتيجيات الوحيدة المتاحة لهذه الأسر هي التكثيف والتنويع وزيادة الدخل غير المزرعي . ويمكن تحقيق التكثيف لدى المزارعين المتوسطين في الجنوب من خلال زيادة كثافة استخدام الأراضي . ومع ذلك ففي الشمال يمكن للمزارعين استصلاح الأراضي بإضافة السماد العضوي لزيادة الإنتاجية . ويشكل التنويع أكثر الاستراتيجيات أهمية للمزارعين المتوسطين في الجنوب وهو أمر لا ينطبق على مناطق النظام الأخرى . ولهذه الاستراتيجيات ناحيتين : تنوع التركيبة المحصولية في الأرض و تربية الثروة الحيوانية . وفي الجنوب يتمتع المزارعون بإمكانية التنويع نظراً لقدرتهم الأكبر على الحصول على مياه الري ، لذا فيمكنهم زراعة المزيد من المحاصيل المروية (مثل الفول السوداني) . ومن الملاحظ أن المزارعين قد استعادوا تربية الأبقار المحلية بالرغم من أنها أقل إنتاجية حيث أن تكلفة تربية هذه السلالات أقل من غيرها وكونها معتادة على الظروف المحلية ، أي أنها يمكن أن ترعى على المخلفات القاسية للقطن والتي تتلف عادةً بعد أن ترعى الأغنام على الأوراق . وليس هناك ميل لدى هؤلاء المزارعين للخروج من الزراعة ولكن هناك ميل قوي لزيادة الدخل خارج المزرعة . وبالرغم من الدور الرئيسي للمزارع في توفير الدخل إلا أن هذه الاستراتيجية تتمتع بأهمية خاصة نظراً لأن دخل المزرعة أصبح غير كافٍ (وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار زيادة السكان وتقاسم

الأراضي الناتج عن ذلك) . ومن المصادر الممكنة لزيادة الدخل غير المزرعي العمل الزراعي المؤقت والعمل في الدولة وفتح المتاجر الصغيرة .

الأسر الميسورة

تشكل الأسر الميسورة 1-2% من المزارعين وهي تلك التي تمتلك حيازة تزيد على 50 دونم مع قدرة جيدة على الحصول على مياه الري . وتشكل الزراعة مصدر الدخل الوحيد لدى تلك الأسر (وخاصة المزارعين الكبار في الجنوب) . وتشكل التجارة وصيد الأسماك والفعاليات الأخرى المصدر غير الزراعي لدخل تلك الأسر وذلك نظراً لمستواها التعليمي الأعلى .

ويسيطر الدخل الزراعي على مصادر عيش تلك الأسر (70-80% من الدخل) . وينجم القسم الباقي من الدخل من العمل الحكومي والتجارة أو العمل الخاص . وبعض هؤلاء المزارعين هم من المالكين الغائبين الذين يقيمون بشكل رئيسي في حماه والذين يتعاقدون مع مشرفين على مزارعهم . وخلال العقد الماضي لم يكن هناك تغير كبير على الأهمية النسبية لمصادر الدخل مع أن العوائد الاقتصادية للفعاليات الاقتصادية قد انخفضت بشكل طفيف .

وعادةً ما يزرع مزارعو هذه الفئة المحاصيل الخاضعة للتسعير الحكومي فقط ، لذا فتركيباتهم المحصولية بسيطة جداً مقارنة بتركيبية المزارعين الفقراء والمتوسطين . وتختلف أهمية المحاصيل الرئيسية الثلاثة المزروعة من قبل المزارعين في هذا النمط من منطقة إلى أخرى كما هو الأمر بالنسبة لأنماط الأسر الأخرى . وتتشابه التركيبة المحصولية لدى جميع المزارعين بغض النظر عن المساحة ويكمن الفارق الوحيد في أن المزارعين في الشمال يزرعون بعض مساحات الخضار التي تهمل تقريباً في الجنوب . وبالإضافة إلى ذلك فإن مساحة الشوندر السكري في الشمال أكبر ويحل محلها القطن في الجنوب . ومنذ عقد مضى تم توزيع المحاصيل الثلاثة الرئيسية بشكل متساو في الحقل . ومؤخراً بدأت حصة كل من هذه المحاصيل بالاختلاف حسب القرى وذلك بسبب اختلاف توفر المياه الذي يؤخذ بعين الاعتبار في الخطة الزراعية . وقد أثر هذا التراجع على الجزء الشمالي من الغاب مما أدى إلى زيادة القمح وتناقص الشوندر السكري والقطن . وفي الجنوب تغير توفر المياه بشكل طفيف بينما فرضت الخطة الزراعية محددات أكثر قوة حيث توجب على المزارعين تخفيض مساحة الشوندر السكري لصالح القمح .

أما الاستراتيجية الوحيدة المستتناة فهي "الخروج من القطاع الزراعي" أما المزارعون في هذه المجموعة فهم الوحيدون الذين يدرسون إمكانية التوسع . وتختلف الأهمية النسبية حسب أداء الاستثمار الفردي : فالبعض يفضل الاستثمار في الفعاليات غير الزراعية نظراً لانخفاض العائد الاقتصادي النسبي للزراعة مقارنة مع الصناعة والتجارة . ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجية ترتبط مع تنويع وزيادة الدخل غير المزرعي مثل توسيع مساحة المزرعة الإجمالية أو زراعة محاصيل جديدة ملائمة للتصنيع مثل البندورة أو الاستثمار في الثروة الحيوانية . ويمكن تحقيق التكتيف فقط من خلال بنتي تقانات جديدة سواءً أكانت تلك التقانات تتمثل في إيجاد أصناف جديدة لزيادة المراديد أو تخفيض تكلفة اليد العاملة أي استخدام آلات القطاف وخاصة للقطن والذي يمثل الاهتمام الرئيسي للمزارعين الأغنياء و مصدر قلق للمزارعين الفقراء في جنوب النظام .

التغيرات الأخيرة التي طرأت على الغاب

طرأت تغييرات في النظام خلال العقد الماضي . وقد أدى التطبيق الحاسم للخطة الزراعية والذي اقترن مع الانخفاض الملحوظ للمياه المتاحة وخاصة في أواخر الثمانينات إلى تغيير الأهمية النسبية للمحاصيل الاستراتيجية الثلاث في التركيبة المحصولية . وقد أدى هذا إلى تراجع في مساحات القطن والشوندر السكري لصالح القمح . ومع ذلك فإن توسع المساحات المروية في جنوب النظام الذي كان نتيجة لحفر الآبار العميقة قد عدل بشكل جزئي هذا التغير حيث انخفضت مساحة القطن على حساب القمح الذي كان بعلياً في السابق . وعلاوة على ذلك فإن زراعة القطن والشوندر السكري اللذين يستنزفان كميات كبيرة من المياه والتي ترافقت مع سوء إدارة الأراضي من جانب المزارعين أدت إلى تراجع كبير في خواص التربة وخاصة في القسم الشمالي من الغاب . وقد أدت هذه الظاهرة بدورها إلى انخفاض المراديد وبالتالي انخفاض دخل المزارعين .

اتجاهات وبدائل التنمية في الغاب

تتفاوت درجة الضغط على الأراضي ضمن الغاب بشكل طفيف ولكن هذا الأمر مؤقت حيث أن هناك بعض المشكلات المتعلقة بندرة الأراضي التي تتفاوت من حيث الأهمية التي تحتاج لمعالجة . ونظراً لمرور جيل كامل منذ توزيع الأراضي ونتيجة للزراعة التكميلية فإن النظام يشهد مجموعة من التحديات الداخلية :

- عدم المرونة القانونية التي تؤدي إلى تعقيد إدارة الأراضي حيث أن الأرض تبقى مسجلة باسم المستفيد الأصلي حتى ولو كان ذلك المستفيد قد توفي .
- زيادة تشتت الأراضي نظراً لزيادة الضغط على الموارد الأرضية النادرة مما أدى إلى تزايد غير الحائزين ووقوع قرى كاملة في مأزق صغر الحيازة بشكل يقل عن المعدل مما زاد من صعوبة عملية اتخاذ القرار لدى الأسر .
- زيادة مشكلات خصوبة التربة في جزء من المناطق نظراً لاستخدام الأرض المكثف والري دون الاهتمام بنظام الصرف المناسب .
- ندرة المياه التي تشكل مشكلة متفاقمة في بعض أقسام النظام .
- الاعتماد الكبير على المحاصيل الاستراتيجية وخاصة القمح والقطن والشوندر السكري .

ونظراً لزيادة اندماج سورية مع الاقتصاد العالمي فإن التحديات الداخلية تترافق أيضاً مع تحديات خارجية وتكاليف اقتصادية قد تؤدي للاتفاقيات الدولية إلى تغيير في سياسات الحكومة فيما يتعلق بالمحاصيل الاستراتيجية الثلاث (القمح والقطن والشوندر السكري) وأخيراً في تخفيض الأسعار . وسوف يؤدي هذا إلى التأثير المباشر على دخل المزرعة وخاصة في الغاب بينما سيؤثر بشكل رئيسي على الفائض لدى الأسر الميسورة في النظام الفرعي المروي حيث يركز المزارعون الفقراء والمتوسطون بشكل أكبر على إنتاج الفواكه والخضار .

وتتباين استجابة المزارعين حسب النظم الزراعية الثلاثة وحسب أنماط الأسر . وعلى الأغلب فإن الأسر الفقيرة والمتوسطة في النظام بكامله سوف تنوع فعاليتها الزراعية من خلال تربية الأبقار الحلوب . ومن البدائل الأخرى توسيع زراعة المحاصيل التي تزرع حالياً في مساحات صغيرة مثل الفول السوداني والملفوف . ومع ذلك فإن أثر تلك التغيرات على الدخل قد يكون صغيراً إذا لم يتحسن دخول المنتجات الجديدة على الأسواق . وسوف يكون هذا الأمر هاماً لمنتجات الألبان حيث يمكن أن تشكل كفاءة السوق الداخلية وكذلك الحدود على إجمالي الطلب إلى تقييد تطور الإنتاج . كما أن تغير تفضيلات المستهلكين سوف تعوض عن جزء من هذا التوسع في الإنتاج .

إن الأثر السلبي لتغير السياسات على المزارعين الميسورين يتوقع أن يكون أقل في النظام الزراعي في الغاب نظراً لارتفاع مرونتهم في التكيف مع الظروف الجديدة وفي ضوء عدم وجود المعوقات المالية فيمكنهم العمل دون الاعتماد على القروض .

قد يكون لزيادة كثافة استخدامات الأراضي أثراً سلبياً على دخل المزارعين وخاصة عند أخذ التكامل الحيواني - النباتي بعين الاعتبار . ويمكن تشجيع هذا التكامل من خلال إدخال المحاصيل العلفية في الدورة المحصولية مع التشجيع على الإنتاج الحيواني . ويتوقع أن تحمي هذه الفعاليات التربة وتحسن خصوبتها . ومع ذلك فإن التركيز القوي على المحاصيل التي تعتبر استراتيجية قد أبطأ عملية التعديل ومنع زيادة التكاليف في استخدام الأراضي . ونظراً لاهتمام المزارعين القوي بالمحاصيل التي تسهل الحصول على القروض و تحقق الأمان للدخل فقد دفع ذلك بهم إلى قبول الأثر السلبي المترافق مع طول موسم زراعة القطن والشوندر السكري طالما أن الحيازات الصغيرة جداً (المزيد من تقسيم المزارع التي كانت صغيرة أصلاً) لم تجبر المزارعين على زيادة عوائد الأرض بشكل ملحوظ .

وأخيراً فإن الاستثمار الحكومي قد شكل النظم المنتجة وخاصة من خلال بناء القنوات الحكومية للري والصرف . ومع ذلك فإن هذا النظام الزراعي يوفر فرصاً إضافية للتحسين كما يشير إليه انخفاض التكاليف المحصولي والذي يترافق مع إمكانيات الري المرتفعة . كما أن الدخول لاتصل إلى مستوى النظام الأوسط المجاور الذي يستفيد من وجود مدينتين كبيرتين (حمص وحماه) . وبالتالي فيجب بذل الجهود اللازمة لإزالة أهم المعوقات التي تمنع من تحقيق الأهداف الحكومية والتخلص من انخفاض كفاءة الري وعدم مرونة نظام حيازة الأراضي ودخول الأسواق والمعوقات التي يوجهها المزارعون الفقراء على وجه الخصوص في الحصول على القروض . وبالإضافة على ذلك فيجب بذل بعض الجهود لتحديد الحلول الاقتصادية الممكنة لهذه القضايا و بشكل رئيسي من خلال زيادة تكثيف الإنتاج وتحسين البيئة وخلق فرص عمل جديدة .

النظام الزراعي الخامس : النظم الزراعية للسهول والجبال الجنوبية شبه الجافة

وصف النظام

يغطي النظام الزراعي للسهول والجبال الجنوبية شبه الجافة³⁷ مساحة تعادل 1.1 مليون هكتار حيث يعيش حوالي 1.64 مليون نسمة من سكان الريف و115 000 حائزاً زراعياً . ويحد هذا النظام من الشرق والشمال الشرقي النظام الزراعي- الرعوي وهو يتميز بإمكانيات الزراعة الهامشية جداً وسيطرة أراضي المراعي . ويحد هذا النظام من الشمال الغربي جبل الشيخ الذي ينتمي إلى النظام الزراعي الثاني (الجبال الساحلية) .

ويتميز النظام الزراعي ببنية السوق المتكاملة والقدرة الجيدة على دخول الأسواق المحلية الرئيسية في دمشق و كذلك التقليد القوي في التصدير إلى الدول المجاورة . وتسيطر المحاصيل الخاضعة للإنتاج والتسويق الحر على هذا النظام وهي تستفيد عادةً من ظروف الهطول المطري الجيدة في الغرب والتي تستكمل بالعدد الكبير من الآبار الخاصة . وتحصل تلك الآبار على التراخيص بشكل متزايد .

وتصل الأراضي القابلة للزراعة في هذا النظام إلى 670 000 هكتار من مساحة النظام الإجمالية شكلت المساحة المزروعة منها في عام 2002 79% ومنها 66% بعلي و 13% مروحي و 21% سبات. وقد ازدادت المساحة المروية بشكل كبير منذ عام 1998 وذلك نظراً للزيادة السريعة في عدد الآبار المحفورة بعد موجة الجفاف التي حدثت بين عامي 1998 و 2000 . ويبين الجدول التالي الفئات الرئيسية لاستخدامات الأراضي في النظام وحصتها من إجمالي المساحة . ومن الملاحظ أن لهذا النظام الزراعي حصة كبيرة من الإنتاج المحلي لبعض المحاصيل والتي تتجاوز حصته من الأراضي المستثمرة بشكل كبير (8%) . ومن أكثر المحاصيل الملاحظ زراعتها الحمص البعلي (56%) والبندورة والخيار الحقلين (البندورة البعلية 19% والبندورة المروية 38% والخيار البعلي 35%) والعنب المروي (35%) والتفاح (37%) .

وضمن منطقة النظام الزراعي الرئيسية فإن التحليل الأدق والأكثر تفصيلاً يشير إلى إمكانية التقسيم إلى وحدتين تستخدمان لتحليل الخصائص الرئيسية للنظام واتجاهاته وبدائل التنمية في القسم المتبقي من التقرير . وتتمثل هذه النظم الفرعية في النظم الهضبية والسهلية التي ستوصف بشكل منفصل في الأقسام التالية .

يشكل النظام الزراعي الخامس النظام الأكثر أهمية من حيث مشاركته في إنتاج المنتجات المبينة في الجدول 15 أدناه . ويلاحظ أن الحمص يظهر بين المحاصيل الخمسة ذات الحصة الأكبر من الأراضي المستثمرة وكذلك من حيث مساهمة النظام الخامس في إجمالي الإنتاج . وبشكل إجمالي فإن هذا النظام يساهم بنسبة 56% من إجمالي مساحة الحمص و بحصص معادلة تقريباً للنظام الزراعي الجبلي والنظام الزراعي السهلي.

الجدول 15 - النظم الزراعي للسهول والجبال الجنوبية شبه الجافة من الإجمالي

منطقة النظام 42 السهول	% من الإجمالي	منطقة النظام 51 الجبال	% من الإجمالي	النظام الخامس	% من الإجمالي	مساحة سورية	% من الإجمالي
737,254	3.98%	342,036	1.85%	1,079,290	5.84%	18,517,971	100%
1,420,115	16.65%	219,000	2.57%	1,639,115	19.21%	8,531,000	100%
77,467	8.25%	37,231	3.97%	114,698	12.22%	938,748	100%
وسطي الحيافة هكتار		وسطي الحيافة هكتار		وسطي الحيافة هكتار		وسطي الحيافة هكتار	
472,082	6.09	196,411	5.28	668,493	5.83	5,911,020	6.30
280,604	3.62	153,050	4.11	433,654	3.78	5,420,656	5.77
المساحة* (هكتار)							
سكان الريف *(عدد)							
الحائزين (عدد)							
الأراضي القابلة للزراعة (هكتار)							
الأراضي المستثمرة (هكتار)							
% مستثمر	المساحة (هكتار)	% مستثمر	المساحة (هكتار)	% مستثمر	المساحة (هكتار)	% مستثمر	المساحة (هكتار)
78.3%	219,587	80%	121,784	78.7%	341,371	84.7%	4,590,899
58.5%	164,215	78%	119,144	65.3%	283,359	60.1%	3,258,115
19.7%	55,372	2%	2,640	13.4%	58,012	24.6%	1,332,783
21.7%	61,017	20%	31,266	21.3%	92,283	15.3%	829,757
المحاصيل الرئيسية							
القمح البعلي	18.3%	51,407	19.6%	30,008	18.8%	81,415	16.9%
الحمص البعلي	10.0%	28,113	18.5%	28,334	13.0%	56,447	1.9%
الشعير البعلي	6.7%	18,785	12.9%	19,818	8.9%	38,603	21.9%
الزيتون البعلي	8.6%	24,140	4.6%	7,033	7.2%	31,173	8.5%
القمح المروي	6.8%	18,999	0.2%	251	4.4%	19,250	13.9%
الإجمالي	50.4%	141,444	55.8%	85,444	52.3%	226,888	55.36%

المصدر : مأخوذ من إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2002

الجدول 16 - تقسيم السهول الوسطى للنظام الزراعي الخامس حسب تخصصها في المحاصيل

% من النظام الخامس في النظام السهلي	% من النظام الخامس في النظام الجبلي	% المساحة الإجمالية في النظام الخامس	
49.8	50.2	55.8	الحمص البعلي
85.4	14.6	38.4	البنودرة المروية
3.7	96.3	37.4	التفاح البعلي
36.3	63.7	35.5	الخيار البعلي
99.0	1.0	35.2	العنب المروي

المصدر : مأخوذ من إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام

تتميز المحاصيل الأربعة المرتبة (حسب أهميتها في مساحة الإنتاج الإجمالي) بالتخصص الكبير في متطلباتها المناخية ، وهي بالتالي تعتبر مؤشراً على الظروف المناخية في النظامين الزراعيين الفرعيين في النظام الخامس . وتساهم جميعها بنسبة تتراوح بين 35% و 40% من إجمالي الإنتاج وهي تخضع للتسويق الخاص . وينتج النظام الزراعي في

السهول الزراعات المروية مثل البندورة الحقلية والعنب بينما ينتج النظام الجبلي التفاح البعلي والخيار البعلي (حيث يكون الخيار البعلي أقل أهمية من المروي الذي لا يتمتع بأهمية كبيرة في النظام الخامس ضمن الإطار الإجمالي).

النظام الزراعي في الجبال الجنوبية

يقع الجبل القريب من مدينة السويداء في القسم الشرقي من النظام . والنظام الزراعي المقابل يقع بشكل كامل في محافظة السويداء كما أن هناك أجزاء صغيرة تنتمي إلى منطقتي صلخد وشهبا . ويقع القسم الأكبر من هذا النظام الزراعي على ارتفاعات تتراوح بين 700 و 1000 متر وتزرع بالتفاح والعنب البعلين والمحاصيل المعمرة الأخرى . وبناءً على الفوارق في استخدام الأراضي على طول السلسلة فإن القرى في القسم العلوي من الجانب الغربي من الجبل التي تنتمي إلى القسم من الجبل الذي يقل ارتفاعه عن 800 متر عن سطح البحر تعتبر ضمن النظام الزراعي السهلي . ويغطي النظام الزراعي الجبلي حوالي 342 000 هكتار . ومن الناحية الجغرافية الزراعية فهو منطقة إنتاج هامشية نتيجة لانتشار الصخور البازلتية والشاء القارس . ولكن نظراً للاستثمارات الحكومية الكبيرة فإن الجيوب الصغيرة لزراعة المحاصيل المعمرة يمكن أن تتوسع بشكل ملحوظ . وباتجاه الحدود فإن تلك الاستثمارات لم تكن مجدية نظراً لانخفاض معدلات الهطول المطري وزراعة الحبوب الهامشية وهي الاستخدام الوحيد الممكن للأرض . وباتجاه الشرق ومع التناقص السريع لمعدلات الهطول المطري فإن القسم الذي تسيطر عليه الحبوب من النظام يعتمد على معدل الهطول المطري السنوي و المعدل المنخفض للاحتفاظ بالمياه .

وكنظام زراعي فإن المنطقة معروفة في سورية بإنتاج العنب والتفاح بينما منطقة الحبوب الهامشية فهي أقل أهمية . وتتركز زراعة الأشجار المعمرة في المنحدرات الغربية التي تحظى بمعدل هطول مطري جيد . وباتجاه الجزء الشرقي والجنوبي الأكثر جفافاً من هذه المنطقة تحتل زراعة الحبوب الهامشية حصة متزايدة من الأراضي الزراعية . وتعيق الصخور الإنتاج الزراعي بشكل كبير مما يفسر استخدام حيوانات الجر في قسم كبير من المزارع . ويعتبر الدخل غير الزراعي وعوائد الهجرة الأكثر أهمية في كامل منطقة النظام وكذلك يساعد ارتفاع مستوى التعليم على ارتفاع مستوى العمل خارج الزراعة في المناطق التي تسيطر عليها مزارع الأشجار .

وتحيط منطقة الحبوب ذات الإنتاجية المنخفضة بالحقول في القسم الغربي من الجبل . كما أن حدود الزراعة في هذه الحالة تتأثر بسبب ظروف التربة (الصخور) بشكل يفوق توفر المياه . ونتيجة لذلك فإن حدود هذا النظام تتجه نحو الغرب مقارنة بمنطقة الاستقرار التي يمكن أن توضح الحد مع النظام الزراعي الرعوي والزراعي - الرعوي المجاور في الشرق .

يحتوي النظام الزراعي الجبلي على المزارع التي تنتج بشكل موجه للتسويق والتي يسودها الدخل غير المزرعي بينما المناطق الهامشية في جنوب وشرق النظام الفرعي فتزرع بالحبوب وهي تشكل منطقة نظام صغير خاص وهي تقع بكاملها تقريباً في منطقة الأسر الفقيرة باستثناء بعض الأسر الهامشية من الجزء الجبلي المعتمد على حقول الأشجار المثمرة في الجبل . وينتمي القسم الأكبر من الأسر إلى مجموعة الأسر المتوسطة والميسورة .

أنماط الأسر

تم استخدام بيانات الوحدة الإرشادية لتحديد الأسرة المتوسطة التي ظهر أن حيازتها تصل إلى 40 دونم تزرع بنسبة 20% في الشتاء بالقمح والشعير والحمص بينما تزرع 60% بالأشجار المثمرة (التفاح والعنب والأجاص والزيتون) وتصل نسبة الأراضي الهامشية المزروعة إلى 20% . وتمتلك هذه الأسر بقرة أو اثنتين لاستهلاك الحليب المنزلي وهي تسعى للبحث عن عمل خارج المزرعة والذي يشكل مصدراً هاماً للدخل .

وقد توصلت معدة التقرير الفردي إلى تحديد ثلاثة أنماط من الأسر الزراعية التي تعكس التباين الاقتصادي الاجتماعي في هذا النظام (أنظر الجدول 17) .

الجدول 17 – التركيبة المحصولية حسب أنماط الأسر الزراعية في النظام الزراعي الجبلي

الأسر الميسورة		الأسر المتوسطة		الأسر الفقيرة / الهامشية	
10-15% من الأسر		60% من الأسر		25-30% من الأسر	
أكثر من 50 دونم واقعة بمعظمها في القسم الغربي من الجبل		10-50 دونم واقعة بمعظمها في القسم الغربي من الجبل		أقل من 10 دونم – تقع بمعظمها من في المناطق الهامشية من الجبل	
الأسر الميسورة		الأسر المتوسطة الصغيرة		الأسر الهامشية / الفقيرة	
صيف	شتاء	صيف	شتاء	صيف	شتاء
10% غير قابل للزراعة		20% غير قابل للزراعة		30% غير قابل للزراعة	
5% سبات	5% قمح بعلي	20% سبات	20% محاصيل حقلية (قمح وشعير وحمص)	40% سبات	40% قمح وحمص بعليين
85% أشجار مثمرة (تفاح – عنب – زيتون – أجاص)		60% أشجار مثمرة (تفاح – عنب – أجاص مع بعض الزيتون)		حتى 30% حقول هامشية (لوز)	
أكثر من بقرتين – 60% من إجمالي عدد الأبقار في النظام الفرعي تعود للأسر الميسورة		بقرة أو بقرتين – 40% من إجمالي عدد الأبقار في النظام الفرعي تعود للأسر المتوسطة		بدون ثروة حيوانية	
إنتاج أصناف متخصصة من الحوليات والحبوب لدى المنتجين الكبار		إنتاج أصناف من المحاصيل المعمرة والحبوب لدى المنتجين المتوسطين		إنتاج الحبوب الهامشية لدى المنتجين الفقراء	

المصدر : الزعبي – 2004

تتواجد فئة الأسر الهامشية / الفقيرة في القسم الأكثر خصوبة من الأراضي الجبلية ونقل حيازتها عن 10 دونم من الأراضي المزروعة وتمثل 25-30% من الأسر . وهي تحصل على دخلها من الحبوب (40% من الأراضي المزروعة بالقمح والحبوب والتي تترك للسبات في الصيف) بينما أشجار اللوز (حتى 30% من الأرض) فتوفر دخلاً قليلاً نظراً لعمرها وانخفاض إنتاجها وخاصة في السنوات ذات الهطول المطري المنخفض وانخفاض خصوبة التربة في المنطقة . تتميز فرص العمل الزراعي الموسمي بالمحدودية حيث تصبح الهجرة وحوالات المهاجرين المصدر الرئيسي للدخل غير الزراعي (50%) . وتشكل الحوالات المصدر الرئيسي لدخل الأسر المتوسطة حيث أن إنتاج الألبان يستخدم للاستهلاك المنزلي إذا كانت الأسرة تمتلك الأبقار . وتشكل الثروة الحيوانية المصدر الثاني للدخل (30%) والإنتاج المحصولي هو مصدر الدخل الأقل أهمية (20%) .

وتمتلك الأسر الهامشية الفقيرة قطعاً صغيرة ومشتتة كما أن الأراضي المنحدرة والصخرية تجعل مكنة الزراعة أمراً صعباً كما أن التربة تتعرض للحت . وتسعى الخطط الزراعية الحالية إلى تخفيض حصة الأرض المزروعة بالقمح والتي لا تكفي لتحقيق الدخل الكافي للأسرة وذلك لصالح البقوليات التي تسعى أيضاً إلى استعادة خصوبة التربة .

وتعتمد الأسر الفقيرة في الأراضي المنحدرة الجافة والهامشية الشرقية من الجبل بشكل كبير على الدخل الذي تحققه من العمل في المراكز الإدارية حيث يعملون في الوظائف الحكومية ذات المستوى المنخفض وتصل أجورهم إلى 6000 ل.س/شهرياً . ويكون معدل الإعالة لدى هذه الأسر مرتفعاً عادةً . وتمثل الحوالات من الأقارب العاملين في الخارج المصدر الهام الثاني للدخل والذي ينجم بشكل رئيسي عن العمالة غير الماهرة في البناء . ولاتوفر الزراعة دخلاً كافياً ومستداماً لتلك الأسر وذلك نظراً للطبيعة الصخرية للأراضي وانخفاض الإنتاجية في التربة المعرضة للحت التي لا تتجاوز مراديد القمح فيها 40 كغ/دونم خلال المواسم الجيدة . وتترك الأراضي للسبات خلال الموسم الجاف . وهناك عدد قليل فقط من الأسر في هذه الفئة القادرة على الاحتفاظ بالحيوانات للعمل الزراعي .

ويحدد رأي المزارعين بعوائد عوامل الإنتاج لديهم اهتمامهم بمتابعة الاستراتيجيات الأسرية المستقبلية . وتتمثل هذه العوامل الرئيسية بالعمل العائلي والأرض ورأس المال حيث يكون الفهم الموضوعي لندرة الموارد عاملاً هاماً في عملية صنع القرار . وقد تم إجراء حساب هوامش الربح التفصيلية كجزء من العمل الميداني وهي واردة في التقرير الفردي حول هذا النظام الزراعي .

وفيما يتعلق بالأسر الفقيرة من حيث العوائد وعوائد الدونم فإن التفاح هو أكثر المحاصيل أهمية ، حيث تصل إنتاجيته إلى أكثر من 1500 كغ/دونم ويصل وسطي السعر إلى 17 ل.س/كغ . ومع ذلك فقد ذكر مزارعو التفاح بالإضافة إلى الأجاص على أنهما أكثر المحاصيل تعرضاً للخطر حيث أنهما يعانيان من الحرارة والرياح والصقيع التي تشكل ظواهر طبيعية شائعة في المنطقة . كما يخضع المحصولان أيضاً للمخاطرة السعرية حيث أن المزارعين ليسوا معتادين جميعاً على الفوارق السعرية حسب نوعية المنتج في التسويق . وفي عام 2004 أدى الإنتاج الكبير إلى معوقات التخزين المبرد وتعرض لانخفاض كبير في أسعار الثمار التي تم بيعها مباشرةً . وأشار المزارعون إلى الحاجة لسيولة كبيرة من أجل مكافحة الكيماوية والأسمدة المستخدمة في إنتاج العنب . كما ذكروا أن الثروة الحيوانية تتعرض لبعض الخطورة فيما لو طرأت الحاجة للسيولة في الفترات الحرجة مثل حالات الطوارئ البيطرية .

وتمتلك الأسر المتوسطة عادةً ما بين 10-50 دونم من الأرض وتضم 60% من السكان الزراعيين . وتزرع 60% من الأرض بالأشجار التي توفر ثلث الدخل الزراعي . وبالإضافة إلى ذلك فإن الأسر المتوسطة تنظر إلى الثروة الحيوانية والعمل غير المزرعي على أنهما مصدراً رئيسياً للدخل . وتتوزع الأراضي بشكل متساوٍ بين المحاصيل الحقلية للاستهلاك المنزلي والأراضي غير القابلة للزراعة (20% لكل منهما) . وتحصل تلك الأسر على الدخل من الثروة الحيوانية (حوالي 10%) بينما العمل غير المزرعي فيحقق القسم الرئيسي من الدخل (حوالي 60%) .

ووسطياً فإن 70% من مساحة الأشجار تزرع بالتفاح يليها الأجاص (20%) والعنب (10%) . وتمتلك الأسر المتوسطة حوالي 30% من إجمالي عدد الأبقار في النظام الفرعي وتحصل على بعض الدخل من بيع فائض منتجات الحليب مع أن القسم الأكبر منها يخصص للاستهلاك الأسري . وعلاوةً على ذلك فإن الأبقار تؤجر للأسر الأخرى في القرية لاستخدامها كحيوانات جر في الحراثة والأعمال الزراعية الأخرى في المواقع الصعبة .

وقد أظهرت المناقشات مع المزارعين من الأسر المتوسطة المتعلقة بعوائد عوامل الإنتاج بعض النتائج حيث أن أعلى عائد للأرض يتحقق من مزارع التفاح يليها الأجاج والثروة الحيوانية (وذكرت المحاصيل الحقلية في المرتبة الأخيرة) . وتتطلب الثروة الحيوانية أعلى قدر من العمل بينما التفاح والأجاج فيتعرضان للمخاطرة السعيرية ، أما العنب المستخدم لإنتاج النبيذ فيعتبر بمأمن من المخاطر السعيرية بينما أشار المزارعون إلى أن عنب المائدة يتعرض لهذه المخاطر بشكل كبير ، كما أن هذا المحصول يخضع للفوارق السعيرية حسب النوعيات والمواسم .

تشكل الأسر الميسورة حوالي 15% من الحائزين في هذا النظام وتقوم حيازة كل منها 50 دونم . ولا تتوزع الأسر الميسورة بشكل منتظم في منطقة النظام حيث أن وجودها يعتمد على الظروف الطبيعية غير الموزعة بشكل منتظم . وتعتبر قرية القنوت الواقعة على القمة الشمالية للجبل ممثلاً جيداً لتمرکز تلك الأسر . ومن بين مصادر الدخل لدى تلك الأسر إنتاج الألبان والعمل غير المزرعي (الهجرة والعمل الحكومي) ويساهم كل منها بنسبة 20% تقريباً . وتعرف هذه القرية بحصتها الكبيرة من المتعلمين مما يسمح بإيجاد فرص العمل داخل وخارج القرية . ومع ذلك فإن الأشجار تشكل مصدراً رئيسياً للدخل حيث توفر حوالي 60% من مصادر العيش . لذا فإن التركيبة المحصولية بسيطة جداً حيث أن ثلاثة أرباع أراضي الأسر الميسورة تخصص لزراعة تلك الأشجار ، بينما تنتشر الحبوب في الربع المتبقي في الشتاء وتترك تلك الأراضي للسبات في الصيف .

وتنظر الأسر الميسورة والمتوسطة إلى العمل غير المزرعي على أنه مصدر رئيسي للدخل وهو أمر ينجم عن مستواها التعليمي الذي يسمح لها بالحصول على فرص العمل الرسمي غير الرزاعي . أما المصدر الثاني الهام للدخل فهو الزراعة (مزارع التفاح والألبان) . أما الحوالات فهي الأقل أهمية لدخل تلك الأسر نظراً لتراجع فرص العمل في الخارج مؤخراً .

كما ذكرت الأسر الميسورة التفاح والأجاج على أنهما أفضل محصولين من حيث العائد للأرض والربحية العامة ولكنهما يتطلبان القسم الأكبر من العمل العائلي . وتعاني الأسر الميسورة من عدم استقرار أسعار التفاح والأجاج وخاصة إذا كانت تعتمد عليهما بشكل كبير . وهذين المحصولين بالإضافة إلى عنب المائدة هما أكثر المحاصيل حساسية وهما يحتاجان للتسويق السريع بعد القطف .

الاستراتيجيات المستقبلية

تعتمد استراتيجيات وخطط المستقبل على نمط الأسرة ولكن يتغير الهدف حسب حجم الأسرة حيث يؤخذ بعين الاعتبار عدد الأولاد الذين ستنوزع عليهم الأرض . ويسعى المزارعون من جميع الأنماط إلى توسيع أراضيهم الزراعية (استراتيجية التوسع) ، ومع ذلك فإن هذا البديل غير ممكن للقسم الأكبر من الأسر الفقيرة والمتوسطة . أما الأسر الميسورة فيمكنها أن تتوسع بشكل واقعي ، كما أنها تسعى للتكثيف كاستراتيجية مستقبلية . وعلى العكس من ذلك فإن نسبة 10% فقط من المزارع المتوسطة والميسورة تسعى إلى تنويع إنتاجها وزراعة المحاصيل الجديدة بهدف زيادة دخلها . أما العمل غير المزرعي فهو أكثر الاستراتيجيات أهمية للأسر الفقيرة وهو يشكل ظاهرة للاعتماد الكبير على

الدخل المؤقت (90% من دخلها حالياً) . ويعبر الجيل الشاب الذي ينتمي إلى الأسر الفقيرة عن التركيز الطويل على العمل في القطاع العام مقارنة بالعمل الموسمي حسب مفهوم الأجيال الأكبر في الأسر الفقيرة .

وتختار الأسر المتوسطة والميسورة استراتيجيات مستقبلية مشابهة تتمثل بالتكثيف والتنوع وخاصة استجابة لسيناريو التحويلات المنتظمة لمبالغ صغيرة من المال . وبدلاً من ذلك فإن الحصول على كميات أكبر من المال تستثمر في توسيع الأراضي المستثمرة لصالح الأبناء . ولا يفكر أي من المزارعين في هذا النظام بالخروج من الزراعة نظراً للعلاقة القوية مع الأرض . ومع ذلك فترغب الأجيال الشابة بالعمل في القطاع العام الذي يوفر مصدراً آمناً للدخل كفعالية غير زراعية .

التغيرات الرئيسية التي طرأت على النظام الزراعي الجبلي في العقد الماضي

في العقد الماضي قامت الأسر المتوسطة والميسورة بتحول كبير في توجيهها في زراعة المحاصيل : فالمساحة المخصصة للتفاح ازدادت من 20% إلى 80% من إجمالي الأشجار ، بينما انخفضت مساحة العنب في نفس الوقت من 80% إلى 20% . وتم استصلاح الأراضي الجديدة من خلال مشروع تنمية المنطقة الجنوبية وتمت زراعتها على الأغلب بأشجار التفاح والأجاص التي ساهمت بانخفاض نسبي في مساحة العنب الذي ترافق مع انتشار حشرة الفلوكسيرا . كما انخفضت المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية ولا تعتمد الأسر الميسورة على إنتاج المحاصيل الحقلية . وخلال العقد الماضي فإن إنتاج الألبان قد انخفض بشكل كبير بعد أن تم منع رعي الأغنام في الجبل . وبشكل عام فإن الفرص السابقة للعمل في الخارج في العمل غير الزراعي (وخاصة دول الخليج) قد انخفضت كما انخفضت أهمية العمل الموسمي وغير الزراعي كمصدر للدخل .

النظام الزراعي في السهول البعلية والمروية الجنوبية

يضم النظام الزراعي البعلي والمروي في السهول الجنوبية جزءاً كبيراً من النظام الزراعي الواسع ويغطي مساحة تساوي 740 000 هكتار تقريباً وكذلك جزءاً أكبر من الحائزين (77 000 من الإجمالي 115 000). ومن إجمالي مساحة السهول وصلت المساحة البعلية إلى 58% بينما المروية إلى 20% والسبات 22% في عام 2002 . كما أن هذا التوزع بين الأقسام البعلية والمروية ليس متوازناً ولكن ضمن هذا النظام الزراعي هناك تمايز بين السهول المزروعة بالحبوب والقسم المخصص لزراعة الخضار المروية³⁸ . ويضم كل النظامين أسراً متوسطة وميسورة . هناك اختلاف في توجهات الإنتاج بين منتجي الحبوب والخضار المروية. فالمستثمرون في النظام الزراعي والذين يلعبون دوراً هاماً في النظام الزراعي البعلي يعملون على الغالب في محاصيل البساتين المروية ويعملون بناءً على نظام المراجعة ، بينما هم يعملون بشكل أقل في إنتاج المحاصيل حيث تشكل الحيازات الكبيرة للأراضي العامل الرئيسي المميز .

يقع سهل حوران في القسم الغربي من النظام الزراعي الواسع ويمتد من المنحدر الغربي من الجبل ويغطي قسماً من محافظة السويداء وكامل محافظة درعا ومحافظة القنيطرة حتى الحدود الفلسطينية في الغرب. وهو يتميز بالتقليد

الزراعي الطويل الذي يعتمد على التربة الخصبة نسبياً والأراضي المنبسطة والملائمة لزراعة الحبوب بالاستفادة من الأمطار الشتوية التي تتراوح بين 300 – 600 ملم بين شرق النظام وغربه . وقد تطورت الزراعة التجارية المتخصصة في النظام الزراعي السهلي الذي يتميز بالتنوع والمكننة الكبيرين . ويسيطر القمح على المناطق البعلية ويستكمل بالحمص والمحاصيل الثانوية الأخرى . وفي النظام المروي تررع الخضار الحقلية الموجهة للتسويق (أكثرها أهمية البندورة والخيار والبانجان) .

وتنتشر تقانات الري الحديث بشكل نسبي في المنطقة. وضمن القسم الغربي من النظام ، أي في ظل الزراعة التكتيفية هناك تمايز واضح بين القرى حيث تزداد مساهمة بعضها في الزراعة التجارية وتوسع المجتمعات هناك عن فرص الاستثمار في القرى المجاورة والتي تضم شراء الأراضي في القرى المجاورة وعودة عدد كبير من المزارعين إلى أراضيهم .

إن وجود الأسر غير الزراعية في القرى التي تركز على الإنتاج الزراعي أمراً نادراً جداً ، ونظراً للتمايز بين الفعاليات التجارية ضمن المنطقة فإن القرى الأخرى تحتوي على نسبة مرتفعة من السكان غير الزراعيين حيث تقوم الأسر ببيع أراضيها . ومن الأمثلة على بيع القرى ماحدث في الشيخ مسكين و داعل ، بينما طفس وإبطع فهي قرى مستثمرة تمت زيارتها أثناء تنفيذ الدراسة .

أنماط الأسر

يتميز هذا النظام الزراعي وخاصة القسم المروي منه حالة واضحة من الزراعة التجارية وكذلك تمايز كبير في التحول بالزراعة باتجاه الاقتصاد المنوع . ويلعب العائدون دوراً هاماً حيث أن بعض القرى تعتبر غير جذابة وتباع أراضيها ، أما ترغب بعض القرى الأخرى بقوة بالاستثمار في الزراعة باستخدام مدخراتها السابقة .

تم التأكيد على ملكية رأس المال بشكل أكبر من ملكية الأصول كمياري لتصنيف الأسر . وخلال الدراسة الميدانية أدت المناقشات الجماعية إلى تصنيف الأسر إلى "مالكين" و "مستثمرين" . ومع ذلك فإن تعبير "مستثمرين" ينطبق على المزارعين الذين لا يمتلكون الأراضي وكذلك على المزارعين الذين يقومون بتوسيع أراضيهم المزروعة من خلال استئجار المزيد من الأراضي . ومن السمات الخاصة في القسم المروي ظاهرة تأجير الآبار لتكثيف استخدام الأراضي في الأراضي المملوكة والمستأجرة .

وقد يمتلك المستثمرون أو أسرهم حيازات صغيرة ويبحثون عن فرص الاستثمار أو أنهم قد يكونون أبناء أسر كبيرة تسعى إلى توسيع حيازاتها . وتستثمر هذه المجموعة في الغالب في زراعة الخضار والمحاصيل باستثناء حقول الأشجار المثمرة . وعندما تتجاوز الحيازات قدرة المستثمرين على إدارتها يتم تأجيرها أو تأجير قسم منها لهؤلاء المستثمرين . وكبدل عن ذلك فإن الحائزين الذين لا يمتلكون العمالة يلجأون عادةً إلى إجراءات المراجعة التي تخفض تكاليف الإشراف . ويوفر المالكون رأس المال والمستلزمات مقابل ربع أو ثلث الإنتاج في نهاية الموسم . ويزرع هؤلاء المزارعون الأشجار (العنب والزيتون) والمحاصيل في المساحات الأصغر .

لا يتجاوز المالكون (فقط) نسبة 30% من الأسر بينما المستثمرين فيشكلون الغالبية العظمى (70%) . ويصل وسطي حيازة المالكين الكبار (الذين يشكلون 10% من المزارعين) إلى حوالي 4-6 هكتارات ولكنهم يتجاوزون عادةً هذا المجال بشكل كبير . وهم يخصصون 60% من أراضيهم للأشجار (الزيتون والعنب) و 30% منها للقمح و 10% للتبغ والخضار التكميلية في أراضي القمح . وتطبق الدورة الزراعية المكونة من القمح – البقوليات – السبات (في الأجزاء البعلية) أو أحياناً يتم تطبيق الدورة المزدوجة دون أن يكون هناك سبات . وينشأ الدخل المزرعي على الغالب من إنتاج الخضار وقد وصل الري بالتنقيط إلى 90% في القرى المدروسة (وهو أعلى من المتوسط في النظام) .

ومع أن التصنيف الذي عرضه المزارعون خلال التقييم الميداني فقد تمت محاولة التصنيف التقليدي بالاعتماد على الموجودات . وفي ظل هذه الظروف ظهر أن المالكين الكبار يشكلون 10% من المزارعين . ويتراوح وسطي الحيازة بين 40-70 دونم ولكن غالباً ما تتجاوز الحيازة هذا الرقم . ومما هو ملفت للنظر أن المستثمرين لا يعتبرون كأنهم ينتمون إلى هذه المجموعة حيث أن توسيع المزارعين الكبار لحيازاتهم لا يعتبر استراتيجية ضرورية. ويزرع المالكون الكبار حوالي 60% من أراضيهم بالأشجار المثمرة (الزيتون والعنب) و 30% بالقمح و 10% بالتبغ والخضار .

وتضم المجموعة الثانية المالكين المتوسطين والصغار وكذلك المستثمرين . ويعتبر 90% من المزارعين في هذه المجموعة . وهم يزرعون أقل من 40 دونم من الأرض إما المملوكة أو المستأجرة . وتقريباً فإن ثلث أراضيهم هي من الأراضي البعلية ، وهذا لا يرجع لأية استراتيجية حيث أنها تنجم عن نقص المياه في بعض السنوات . وكلما كان الأمر ممكناً يتم توسيع المساحة المروية ويمكن أن تصل إلى 100% لدى بعض المزارعين وخاصة في السنوات الجيدة . وتطبق الدورة الزراعية في الأجزاء البعلية (القمح والبقوليات والسبات) والدورة المزدوجة دون السبات . وينجم دخل هذه المجموعة على الغالب من زراعة الخضار حيث يكون النمط السائد للري هو الري بالتنقيط والذي وصل إلى 90% في القرى المدروسة (وهو أعلى من الوسطي في النظام) . أما المالكون الذين يملكون أقل من 40 دونم فهم يشكلون 20% من الحائزين ، أما نسبة المالكين والمستثمرين فتصل إلى 70% .

لا يشكل غير الحائزون المقيمون مشكلة في المنطقة وذلك نظراً لارتفاع معدلات التعليم والعمل غير الزراعي . وتشكل المراجعة جزءاً من هيكل النظام حيث يقوم المزارعون بزراعة الأرض ويقوم المستثمرون بتقديم رأس المال من أجل تخفيض نفقات الإشراف على العمال الموسمييين . ويبحث المهاجرون الموسمييون عن فرص العمل بالمراعاة ، لذا فهم يشكلون عاملاً هاماً لاستمرار الإنتاج الزراعي . كما تضم المجموعة الأخيرة أيضاً المزارعين الموسمييين الذين سيصبحون من بين الفقراء إذا ما تم اعتبارهم جزءاً من نمط الأسر المحلية . وهم يشتركون في التعرض لخطر الإنتاج ولكن حسب الإجراءات المحلية فإنهم لا يوفرون رأس المال لزراعة الخضار الحقلية . ويعرف العمل في الجنوب على أنه بديل لغير الحائزين من النظام الزراعي الثاني مقارنةً بالمناطق الأخرى .

وقد تغير النظام الزراعي السهلي خلال السنوات العشرين الماضية مع التوسع السريع لحفر الآبار والذي شكل الأساس للزراعة المروية المنتشرة الآن . ولم يتم منع الممارسات غير القانونية في ذلك الوقت و تم منح التراخيص للآبار في السنوات التالية . ودخلت محاصيل جديدة ضمن النظام نظراً لتقانات الري الحديثة وخاصة الري بالتنقيط والأصناف ذات الإنتاجية المرتفعة والتجارب الجديدة للمزارعين .

وختاماً فإن النظام الزراعي في السهول الجنوبية يعتبر حالياً من بين أكثر النظم الزراعية ديناميكية في سورية وهو يجتذب قدراً كبيراً من الاستثمارات الخاصة التي تضم شراء الأراضي و تأجير الآبار لري المحاصيل التكتيفية . وتعتبر هذه الإجراءات في نفس الوقت متنوعة بشكل كبير حيث أن بعض العاملين العائدين إلى قراهم من الخارج يخرجون من القطاع الزراعي ويبيعون أراضيهم بينما يتم استثمار رأس المال المتاح في بعض القرى الأخرى في توسيع الأراضي .

يشكل القمح أكثر المحاصيل ربحية في الحيازات الكبيرة وخاصة لأنه يوفر عائداً كبيراً نظراً للأسعار الحكومية والظروف المناخية المناسبة في النظام الزراعي . وفي نفس الوقت يحقق القمح أعلى العوائد لمياه الري مقارنة بالخضار التي تتعرض للمخاطرة السعريّة . إن البندورة والخضار الأخرى أقل ربحية نظراً لعدم استقرار الأسعار وعدم وجود إمكانيات التخزين . وتتم تربية الحيوانات من أجل عائدها للعمل العائلي واستقرار الأسعار . تشكل زيادة مساحة الحيازة استراتيجية دائمة حيث أن المزارعين يعتبرونها استثماراً مربحاً للمستقبل حتى ولو احتاجوا للجوء إلى إجراءات المراجعة لتخفيض تكاليف الإشراف .

ويتلقى نظام الزراعي السهلي العمالة الموسمية المهاجرة حيث يأتي العمال من المحافظات الشمالية في الصيف بحثاً عن أجور أعلى . كما أن المزارعين يشكلون جزءاً من بنية النظم حيث أنهم يزرعون الأراضي التي يقدم لها المستثمرون رأس المال . ومن المكونات الاجتماعية لإجراءات المراجعة مقارنة بالعمالة البديلة في قطاع البناء في لبنان قيام الأسرة بكاملها بالإقامة في المزرعة و زراعة الخضار .

ومن مصادر القلق التي تواجه تنمية القطاع الزراعي السهلي ارتفاع حجم ضخ المياه من الآبار العميقة الذي يساهم في انخفاض مناسيب المياه . ويمكن لزيادة المشاركة المحلية في إدارة استخدامات المياه أن تحقق زيادة الوعي وقبول إجراءات حماية المياه . وهناك حاجة لدراسة المعوقات القانونية والمؤسسية التي تعترض محاولات تخفيض وسطي طلب المحاصيل للمياه . وتنجم المشكلات التسويقية عن إشباع الأسواق المحلية بأصناف بعض أنواع الخضار مما يضيف عدم الأمان لتطور النظام الزراعي . ويمكن للمزيد من التنوع في طلب السوق على الأصناف والأنواع الجديدة من الخضار تخفيض المخاطرة المترافقة مع التخصص الكبير في النظام في إنتاج عدد قليل من الخضار .

النظام الزراعي المتكامل بين الإنتاج الحيواني والنباتي في منطقة دوما

تشتهر منطقة دوما بربطها بين إنتاج الألبان المترافق مع إنتاج المحاصيل وفي نفس الوقت كونها مركزاً تجارياً هاماً . وهي في نفس الوقت مزودة بصناعة التعليب ويرجع تطورها لتصل إلى الشكل الحالي إلى قربها من الأسواق في دمشق وتوفر إمكانيات التصنيع .

ويقع النظام الصغير في دوما ضمن القسم الجنوبي من ريف دمشق وتتواجد فيه تربية الأبقار التجارية ومنتجات الألبان والتي تشكل سمات خاصة بهذا النظام . وقد تطور النظام في ظل ظروف السوق التي أتاحتها وجود معامل تصنيع الألبان الحكومية والخاصة والقرب من الأسواق المدنية . وهي تشكل مثلاً عن التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني الذي يضم إنتاج الأعلاف الذي لا يزال قليلاً في سورية .

اتجاهات وبدائل التنمية

تشكل التجارة الزراعية و تنويع مصادر العيش المحددات الهامة للاتجاهات الحالية لمنطقة الزراعة التجارية في القسم المروي و إلى درجة أقل في القسم البعلي من السهول . كما أن أسواق الأراضي نشطة جداً بين القرى حيث أن الاهتمام بالزراعة منخفض في بعضها (مع عودة عدد كبير من المقيمين من الهجرة) . ولا يعتمد الاستثمار الزراعي في هذا النظام على القروض الرسمية حيث أنه حتى المزارعين الصغار لا يعتمدون على القروض لتمويل فعاليتهم . ويعكس الإنتاج الزراعي المتخصص الاقتصاد الريفي الديناميكي مع تمايز أسواق المستهلكين حتى على مستوى القرية مما يبرر ارتفاع وسطي معدلات الدخل .

وفي القسم البعلي من السهول يستثمر عدد كبير من المالكين في مجال الثروة الحيوانية حيث يقومون بتربية الأغنام التي يقوم على رعايتها رعاة مستأجرين من البدو .

وفي نظام الحقول الجبلي هناك اعتماد كبير على العمل الحكومي الذي يكمل الدخل من الإنتاج الزراعي . وقد تكثفت الحقول وتحولت من إنتاج العنب فقط إلى إنتاج التفاح مع مرور الوقت . وبشكل عام فإن نظام البساتين الجبلي يعتبر تحدياً فنياً أدخله مشروع تنمية المنطقة الجنوبية . ولا يمثل هذا الكلام تقييماً اقتصادياً لهذا الاستثمار مع هذا الرأي ويجب أن يسبق الإنفاق الحكومي تحليل اقتصادي شامل .

إن للفقر بعداً جغرافياً واضحاً في الجبل . فمنطقة زراعة الحبوب الهامشية في الجزء الجنوبي والشرقي من المنحدر الجبلي تتميز بضعف ظروف الإنتاج حيث أن عدد من نجحوا في الاستثمار في النظم الصغيرة أو الخاصة لزراعة النباتات المعمرة في التربة الأحسن حالاً هم أقل من منتجي الحبوب الفقراء . وتبحث الأجيال الشابة عن فرص العمل خارج النظام ويشكل الدخل الذي تحوله تلك الأجيال مصدراً هاماً للدخل السنوي .

وتعمل بدائل التنمية في نظام الزراعة السهلي حالياً بتدخل حكومي قليل حيث أن المحاصيل الصناعية تلعب دوراً هامشياً ويتوجه النظام الزراعي بشكل قوي باتجاه المحاصيل المزروعة في ظل ظروف الإنتاج والتسويق الخاص . ويظهر أن رأس المال الاستثماري متوفر للتكيف مع فرص السوق ، ويبدو أن النمو السكاني لا يؤثر على القطاع الزراعي بشكل سلبي حيث أن جزء من المنتجين ينسحبون من الزراعة ويبيعون أراضيهم . ونظراً لانتشار نظم الري الحديثة فإن فرصة تحسين كفاءة استخدام المياه تبدو متاحة . ومع ذلك فإن الأهمية الكبيرة للخضار الحقلية تعتمد على المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه . ويجب تقييم إمكانية تنظيم استهلاك المياه ورغبة السكان في قبول التغيير في سياسات تسعير المياه بهدف تحقيق الاستدامة للمصادر المائية .

وفي النظام الجبلي فإن توجه الإنتاج باتجاه المحاصيل الدائمة سوف يحدد النظم الزراعية ولكن أشار المزارعون إلى أنهم واجهوا الانعكاسات السلبية لتثبيت الموجودات في مزارع التفاح في السنوات الأخيرة عندما يتوجب عليهم بيع إنتاجهم من التفاح بأسعار متدنية نظراً لعدم توفر إمكانيات التخزين . ويستحق هذا الأمر البدء بالدراسة والبحث ، ولكن توفر رأس المال الاستثماري ضمن النظام الزراعي يشير إلى إمكانية إنشاء مستودعات التخزين المبرد باستخدام

الأموال الخاصة . وفي مناطق الإنتاج الهامشي في النظام الزراعي الجبلي قد تشكل السياسات الاجتماعية ومساعدة الخروج من الزراعة بديلاً طويلاً الأجل فيما لو ثبت أن الاستثمار في توسيع استصلاح الأراضي أمر غير اقتصادي .

النظام الزراعي السادس : النظم الزراعية الرعوية والزراعية الرعوية للسهول الشرقية الجافة وشبه الجافة

وصف النظام

يغطي النظام الزراعي الرعوي والزراعي الرعوي للسهول الشرقية الجافة و شبه الجافة مساحة تعادل أكثر من 10 مليون هكتار (55% من إجمالي مساحة سورية) مما يجعله أكبر النظم الزراعية من حيث الحجم . وحسب تقديرات مديرية البادية يعيش في هذا النظام حوالي 1 مليون نسمة ويصل حجم قطيع الأغنام فيه إلى 12 مليون رأس . وتشكل الأراضي القابلة للزراعة مليون هكتار (10% من مساحة النظام) ترك 30% من الأراضي القابلة للزراعة للسبات في عام 2002 (سنة هطول مطري كبير) و حوالي 46% من الأراضي المزروعة (432 000 هكتار) تزرع بالشعير .

وتغطي النظم الزراعية القسم الأكبر من المساحة الواقعة في منطقة الاستقرار الخامسة والتي تعتبر غير مناسبة للزراعة البعلية حيث أن معدل الهطول المطري السنوي فيها يقل عن 200 ملم (بعد استبعاد الأجزاء المروية من الشبكات والتي تقع في الغالب على طول نهر الفرات) . كما تتميز تلك المنطقة بالتباين الكبير في الهطول المطري و انتشار الغطاء النباتي الطبيعي . وعلاوةً على ذلك فإن هذه النظم الزراعية تضم القسم الأكبر من منطقة الاستقرار الزراعي الرابعة التي تحصل على معدل هطول مطري سنوي يصل إلى 250 ملم وتتميز بزراعة الحبوب الذي يتعرض لخطورة فشل الحصاد لدرجة كبيرة . ونظراً لارتفاع اعتماد السكان على تربية الأغنام (والجمال أحياناً) فإن غياب حبوب الشعير المتكرر لايعتبر فشلاً وإنما جزءاً من ظروف الزراعة الطبيعية في النظام . وهناك بعض النظم الخاصة للزراعة المروية من الواحات والآبار والتي ترجع إلى وقت طويل وتقع غالباً في مساحات صغيرة .

وتتسم هذه المنطقة بتدخل حكومي كبير من حيث سياسات تشجيع السكان على الاستقرار والتنظيم الاجتماعي (تشجيع الجمعيات التعاونية للبدو) وتقديم الخدمات الاجتماعية والأعلاف المدعومة والتدخل في حقوق الرعي للمجموعات الاجتماعية التقليدية . ويعتبر تحديد حدود الزراعة القانونية في البيئة الهشة ونظام ترخيص إنشاء الآبار من التدخلات الحكومية الهامة التي تؤثر على تطور النظام .

وضمن المنطقة المذكورة أعلاه فإن تركيبة مصادر العيش و بدائل التنمية وتدخلات السياسات تشير إلى تحديد النظم الزراعية الثلاثة التي يحدد اثنان منها جغرافياً ، بينما النظم الخاصة للزراعة المروية فهي تخضع لقوانين خاصة . إن عرض توزيع السكان و الأغنام بين النظم الزراعية ليس مجدياً نظراً لطبيعة الحياة التي تتسم بالهجرة ولأن سجلات الإقامة توفر معلومات قليلة حول مصدر العيش .

النظام الزراعي الرعوي

يتسم النظام الزراعي الرعوي بتربية الثروة الحيوانية المترافق مع زراعة الحبوب الهامشية وخاصة الشعير. نظراً لحظر الزراعة ضمن حدود البادية الرسمية (التي تفصل بين منطقتي الاستقرار الرابعة والخامسة) . وبالتالي فهو يغطي حوالي 1.56 مليون هكتار . وفي الواقع فإن استخدام الأراضي الزراعية الرعوية واسع جداً بناءً على الخصائص المبينة أعلاه للنظام ولظروفه الطبيعية . ويشير الأخير إلى التحول التدريجي بين نظامي الزراعة الرعوية

والزراعية الرعوية مع توجه كبير لزراعة الشعير في البادية . وبالرغم من نجاح الإدارة الزراعية في فرض الإجراءات القانونية إلى أنه لم يتم النجاح في تغيير رأي بعض المزارعين في أن الزراعة هي أفضل الطرق لاستخدام البادية . كما أن هناك نقص في القدرة على وضع الحدود الواضحة وكذلك في القدرة العملية على متابعة التزام هؤلاء المزارعين .

ويشكل النظام الزراعي الرعوي-الزراعي منطقة انتقالية بين المناطق الرعوية التقليدية للنظام الزراعي الرعوي والنظم الزراعية المعتمدة على المحاصيل في شمال وغرب سورية . ويقع القسم الأكبر من النظام الزراعي- الرعوي فيما يسمى بمنطقة الاستقرار الرابعة (200 ملم من الهطول المطري السنوي) حيث يسمح بالزراعة البعلية ولكن معدل الهطول المطري منخفض جداً ولايساعد على ضمان تنفيذ استراتيجيات العيش التي تعتمد على زراعة المحاصيل . ويتميز النظام بالتكامل الكبير بين الشعير وتربية الأغنام ولكنه يواجه مخاطر كبيرة لإنتاج الحبوب نظراً لتباين معدل الهطول المطري و لايتقصر هذا على القمح فقط وإنما يمتد ليشمل الشعير . كما أن الاستخدام المتكرر للمحاصيل للرعي بدلاً من إنتاج الحبوب يشكل جزءاً ضمنياً من هذا النظام وهو لايعتبر فشلاً للمحصول من قبل مربي القطعان كما هو الأمر لدى الزراعيين . ويشكل العمل خارج المزرعة والعمالة المؤقتة مصدرين هامين للدخل في هذا النظام الزراعي وهو لا يخضع لتدخلات سياسات كبيرة وإنما هو عرضة للمخاطر المناخية الكبيرة وكذلك للتسويق الحر لمنتجاته .

ويكمن السبب الاقتصادي الاجتماعي لعدم التمكن من تحديد حدود النظام الزراعي الرعوي في طبيعة نظام العيش لدى السكان . وهذا يشير إلى الاعتماد الجزئي (الموسمي) على مصادر الأعلاف الطبيعية وكذلك على استخدام مخلفات المحاصيل في مناطق الإنتاج الزراعي .

ويضم معيار تطوير أنماط الأسر الزراعية حجم القطيع وأيضاً حجم الأرض المزروعة والدخل غير المزرعي وملكية الأصول . وتعتمد الأسر الفقيرة بشكل أساسي على العمل الزراعي أو غير الزراعي المؤقت (50%) . وغالباً ما يفضل العمال العمل كزراعة حيث أن العمال المهرة يحصلون على أجر ثابت دون تغيير نمط حياتهم . وقد خسرت الكثير من الأسر قطعانها أثناء موجة الجفاف و لم يجدوا إمكانية لتعويض تلك الخسارة . وبالتالي فإن الدخل من الأغنام يساهم حالياً بحوالي 20% فقط من دخل الأسرة مقارنةً بالنصف قبل الجفاف . وقد وصلت خسارة رأس المال و عدم توفر القروض إلى المستويات التي دفعت بتلك الأسر إلى تأجير أراضيهم للمستثمرين الذي يقدمون رأس المال والقادرين على مواجهة مخاطر الإنتاج . وبعد كل فشل للمحصول يدخل المستثمرون في اتفاق جديد يتم من خلاله تعديل توزيع حصة الإنتاج . أما الأعضاء الذين حصلوا على تعليم أفضل في الأسرة فيسعون إلى الخروج من النظام أما من لا يتمتعون بمستوى جيد من التعليم فهم يبحثون عن إمكانيات إعادة الاستثمار في مجال الأغنام . ولم يتم تحديد الأسر المتوسطة في هذا النظام حيث أن عدد التوليفات بين مختلف مصادر الدخل لم يؤد إلى وجود صورة واضحة . أما حصة الأسر التي لا تنتمي إلى فئة الفقراء أو الميسورين فصغيرة جداً ، أي أن سنوات الجفاف قد أدت إلى وجود قطبين بين سكان الريف وقسمتهم إلى نمطين فقط .

تتميز الأسر الميسورة بارتفاع معدل الدخل غير المزرعي من الزراعة أو من خارج الزراعة (30-50%) بينما توفر الأغنام 10-20% فقط من الدخل . ويقدر أن الزراعة توفر 10% فقط من الدخل . وتظهر التطورات الخاصة في القسم الغربي من النظام حيث تم نقل تجارب مشروع الحزام الأخضر إلى النظام الزراعي الرعوي وبدأ المزارعون يستثمرون في مزارع الزيتون . وبالإضافة على ذلك فيتم استثمار رأس المال في مزارع الدواجن التي تسمح باستعادة رأس المال بسرعة أكبر من المحاصيل . وتتاح هذه الاستراتيجية فقط لمن لديهم القدرة على الحصول على القروض أو رأس المال من مصادر الدخل الأخرى . وتوثق هذه الاستراتيجيات الجديدة التحول الملحوظ في استراتيجية العيش حيث أنه في القرى المدروسة يتحقق نصف دخل تلك الأسرة من الأغنام قبل عقد من الزمن .

أدت الظروف الزراعية-المناخية في النظام الزراعي الرعوي إلى وجود تركيبة محصولية بسيطة جداً . ويشكل الشعير البعلبي المحصول الرئيسي بالرغم من انخفاض مراديد الحبوب وتفاوتها . ويلعب القمح دوراً صغيراً نسبياً نظراً لارتفاع نسبة تعرضه لانخفاض الهطول المطري . وفي القسم الغربي من النظام الزراعي وخاصة في المساحات المحيطة بحلب و في القسم الغربي والشمالي-الجنوبي من النظام فقد كسبت النباتات المعمرة أهمية متزايدة في العقد الماضي . وعلى وجه الخصوص فقد توسعت مساحات الزيتون بشكل كبير ويرجع ذلك جزئياً إلى الحوافز التي وفرها نظام الزراعة المجاور في منطقة مشروع الحزام الأخضر .

وتمثل هذه الاستراتيجية الزراعية الرعوية توليفة بين استراتيجية تخفيض المخاطر في السنوات الجافة على الأقل ومع ذلك فينظر إليها على أنها استراتيجية لإنتاج الأعلاف للأغنام وعلى أنها توفر فرصة الدخل الإضافي من بيع الشعير وخاصة في السنوات الجيدة . وتستخدم مراديد الحبوب المنخفضة في الكثير من الحالات في تقديم الأعلاف في الشتاء للأغنام وذلك عندما يقوم المربون أنفسهم بالزراعة .

وقد أدت موجة الجفاف في أواخر التسعينيات إلى خروج عدد كبير من السكان من منطقة الاستقرار الزراعي الرعوي حيث تجاوزت حدة تلك الموجة قدرة المزارعين على استيعاب فشل المحصول (والتي تشكل من حيث المبدأ جزءاً ضمنياً من الاستراتيجية) . وقد خسرت الكثير من الأسر الأكثر فقراً في هذا النظام رأس مالها وبالتالي فقدت قدرتها على إعادة الاستثمار في نظام معيشتها التقليدي . وقد لوحظ أنه في بعض القرى بدأ الكثير المالكين الصغار بتأجير أراضيهم ضمن إطار عقود المراجعة لرجال أعمال مدنيين يمتلكون رأس المال الكافي لقبول مخاطرة إنتاج الشعير . وبما أن المراجعة تنطوي على مدخلات قليلة ومحصول ممكن فإن مساهمة مالك الأرض تتكون من تقديم الأرض بينما يقوم المستثمر بإجراءات الحراثة الآلية والبذار والحصاد . وتتبع العقود إجراءات معقدة تتناقص من خلالها حصة مالك الأرض قليلاً مع كل سنة من سنوات فشل المحصول . وبمعنى آخر فإذا حصل المستثمر على المحصول في السنة الأولى من الاتفاق فإن صاحب الأرض يحصل على 30% من الإنتاج . وإذا فشل المحصول في السنة الأولى من الاتفاق فقد يزرع المستثمر مرة ثانية في السنة التالية وفي حال الإنتاج فإن حصته تزداد لتصل إلى 75% وتنفص حصة

مالك الأرض إلى 25% . وفي حال فشل المحصول للسنة الثانية أيضاً وقرار المستثمر الزراعة مرة ثانية فإن حصة الإنتاج في المحاولة الثالثة تزداد بنسبة 80%³⁹ ويحصل المالك على 20% من الإنتاج .

وقد تم تنفيذ استراتيجيات جديدة استجابة لمختلف التأثيرات الخارجية : فمشروع الحزام الأخضر ومع التركيز على القسم الأكثر رطوبة من مناطق الاستقرار الزراعي قد أدخل استراتيجيات البدء بزراعة الزيتون في الشرق . وبدأ المزارعون الذين يمتلكون المصادر المالية الكافية بالعمل في استثمارات جديدة بعد أن خسروا أغنامهم ، وهكذا فقد بدأوا بإنشاء مزارع الدواجن وأدى نجاحهم إلى تزايد عدد تلك المداجن . ومع ذلك ونظراً لمتطلبات رأس المال أو القدرة على الحصول على القروض فإن المزارعين الأكثر نجاحاً هم القادرين على متابعة هذا التطور الجديد ودخول الأسواق الذي يعتبر أمراً محدداً في إنتاج الدواجن . ولهذا السبب يوجد منهج مزدوج للتحديث في القسم الغربي من النظام الزراعي-الرعي الذي يتمتع بقدرة جيدة نسبياً على دخول أسواق حمص وحماه ولكن ليس في مناطقه الشمالية الأقل كثافة سكانية . إن توسع هذه الاستراتيجيات يتعرض لمحددات واضحة ، كما أن مخاطر السوق لاستراتيجية الدواجن سوف تزداد مع تزايد عدد المداجن . ويشكل هذا المثال مؤشراً واضحاً على رغبة المزارعين في البحث عن فرص جديدة .

لم تركز الدراسة الحالية على تقييم مدى مساهمة زيادة الحمولة الرعوية في تراجع الموارد وخطورة المشكلة الحالية . وتشكل استراتيجيات حظر زراعة الشعير في الأقسام الجافة من هذا النظام أمراً ضرورياً لحماية البيئة .

إن بدائل التطوير والتنمية ضمن هذا النظام الزراعي محدودة جداً ضمن الموارد الحالية لمعيشة النظام . ويتعرض الإنتاج الحيواني في هذا النظام لمخاطر السنوات الجافة التي تتسبب إلى حد كبير بخسارة قطيعهم وهو أمر أعمق بكثير من خسارة دخل إنتاج المحصول في ظل ظروف مشابهة . إن تخفيض خطر خسارة القطيع أو توزيع نتائج الجفاف على فترات أطول قد يكون نقطة هامة لتحسين أمن المعيشة والتشجيع على العودة إلى تطبيق إجراءات زيادة الإنتاجية من خلال تقديم الأعلاف المعدنية والملحية التكميلية . وتشكل قروض إعادة بناء القطيع أو النظم المعتمدة على التأمين بدائل ممكنة ولكن إجراءات تقديم المنح والدعم المباشر في ظل مثل تلك الظروف يعني أن العلاقات طويلة الأجل بين المؤسسات الحكومية لتسديد القروض وتطوير آليات التأمين سوف تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تتطور . وسوف يعتمد المنتجون الهامشيون على دعم الدخل إذا ما اضطروا للبقاء ضمن منطقة النظام حيث العمل الموسمي أو اتفاق المراجعة في النظام الزراعي المروي المجاور سوف لن يسمح لهم بتجميع رأس المال اللازم للاستثمار في المستقبل .

ويجب دراسة إمكانية إنتاج المحاصيل من خلال توفر المياه . وفي ظل الظروف الزراعية البيئية المناسبة في النظم الزراعية المماثلة في شمال وجنوب الصحراء الأفريقية فقد وفر حصاد المياه فرصة مناسبة لتخفيض تباين المردود وزيادة معدل المردود بشكل واضح . ويجب أن يتم تصميم تلك النظم بشكل مناسب واستخدام المكننة فيها بهدف معالجة مشكلة انخفاض إنتاجية العمالة في سنوات التأسيس . إن ما يسمى بمحاريث الفاليراني قد تكون مناسبة لتحسين استعادة الغطاء النباتي الطبيعي من خلال زيادة نمو النباتات العلفية .

إن الحمولة الرعوية لهذا النظام مستنزفة تقريباً لذا فإن لدى النظام إمكانيات محدودة جداً لاستيعاب السكان المتزايدين وسوف لن يكون بالإمكان تجنب الهجرة . وقد يكون وجود النظم الصغيرة الخاصة أمراً ممكناً مثل السياحة البيئية وخاصة بالقرب من المواقع الأثرية .

النظام الزراعي الرعوي

يمثل النظام الزراعي الرعوي نمط استخدام الأراضي التقليدي في البادية المعدل حسب الظروف البيئية المتغيرة والهشة . ومع أخذ منطقة الاستقرار الخامسة كمؤشر فإن هذا النظام الزراعي يغطي حوالي 8.6 مليون هكتار (بما فيها النظم الصغيرة المزروعة) . وقد تم الاتفاق على دورات الهجرات لتزويد الأغنام والماعز والجمال بمتطلباتها من الأعلاف مع القبائل الأخرى ويتم تعديل حركات الهجرة التفصيلية بناءً على التنظيم الاجتماعي ، أي القبائل والأسر .

وتتطوي دورة الهجرة السنوية على الرعي في البادية في الربيع وأوائل الصيف يليها الهجرة إلى المناطق المزروعة حيث يمكن للأغنام أن ترعى على بقايا المحاصيل النباتية ابتداءً من الحبوب ثم القطن . وفي المناطق المروية يتم الرعي على محاصيل أخرى مثل الذرة الصفراء و مزارع الخضار أو البقوليات . وفي الشتاء تعود الأسر إلى البادية لتغذية قطعانها على الأعلاف المركزة والتي يتم تقديم جزء منها كمقننات مدعومة . وهكذا فإن الهجرات تنطوي على التحرك خارج النظام الزراعي إلى المناطق المزروعة للرعي على مخلفات المحاصيل المروية والبعليّة في الشمال والغرب من سورية . ويعتمد طول هذه الهجرات على نوعية العلف ضمن النظام ، بينما الاتجاه المباشر فهو دالة على العلاقات الأسرية . وبغض النظر عن الدخل المتحقق من منتجات الأغنام (الحليب واللحم) فإن الدخل غير المزرعي والعمل الذاتي هما المصدرين الوحيدين للدخل . ويتم تصنيع القسم الأكبر من حليب الأغنام إما من قبل الأسرة أو من قبل المصنعين التقليديين (الجان) بينما يقتصر تصنيع الصوف بشكل متزايد لرفد احتياجات الأسرة .

خضعت منطقة البادية لدورات من توسع وتقلص الزراعة مما أدى إلى إلحاق ضرر ملحوظ بالمواطن الطبيعية . وقد تم حظر زراعة منطقة الاستقرار الخامسة لهذا السبب . وخلال العقد الماضي أنشأت الدولة عدداً كبيراً من المحميات الرعوية في الأراضي الواقعة تحت سيطرة مديرية البادية والجمعيات بشكل جزئي. وقد أشارت هذه المحميات الرعوية إلى الإمكانية الفنية لتحسين نوعية المراعي من خلال الاستخدام المنظم . ولم تكن الإدارة المحلية واللامركزية مستدامة وإنما تعرضت لمعوقات ما حدث في سنوات الجفاف السابقة . وتم توفير الأعلاف المدعومة لتخفيض نقص الأعلاف في سنوات الجفاف وتوفيرها في الشتاء بهدف تخفيض التكاليف على المربين . وقد تم اختيار الجمعيات كمنظمات اجتماعية تعمل على إدارة مساحات رعوية معينة ولكن تم منح حقوق استخدام أراضي الجمعية في حالات خاصة . وقد تم إلغاء حدود الرعي للقسم الأكبر من الجمعيات خلال سنوات الجفاف حيث أصبح الاستخدام المفتوح الإجراء المتبع .

ويعتمد تصنيف أنماط الأسر الرعوية على توليفة بين الدخل من الثروة الحيوانية والدخل غير المزرعي . وتشكل الأسر الفقيرة 66% من إجمالي الحائزين و تمتلك القطعان المجترّة الصغيرة التي تقل عن 200 رأس (وعادةً ما تكون 100 رأس) وهي تتمركز غالباً في القرى . وهي تعتمد بشكل كبير على الدخل غير المزرعي وعلى الحوالات وتسعى للعمل كزراعة للحصول على الدخل . وقد تأثرت تلك الأسر بخسارة رأس المال التي نجمت عن موجة الجفاف وجعلتها غير

قادرة على الحصول على القروض لإعادة إنشاء القطيع . ويتم ضمان المعيشة الأساسية من خلال التحويلات المحلية والحكومية على مستوى منخفض والتي لا تسمح بالخروج من هذا الوضع . وتنحصر إمكانيات الحصول على فرص العمل حتى في النظام الزراعي المروي (زراعة القطن) في وجه هذه الأسر حيث أن عقود قطاف القطن تعطى للأسر ضمن النظام والتي تتمتع بخبرة في هذا العمل .

تمتلك الأسر المتوسطة عادةً 200-500 رأساً من الغنم وهي تشكل حوالي 30% من الحائزين الذين يستكملون دخلهم من خلال العمل الموسمي . وقد يعمل المالكون الأكبر في هذه المجموعة كزراعة ولكن هذه الحالات غير شائعة لدى هذا النمط من الأسر .

تمتلك الأسر الميسورة قطعاناً أكبر (أكثر من 500 رأس ولكن حالات تجاوز 1000 رأس استثنائية) وتحصل على كامل دخلها من الأغنام إذا ماكانوا مالكي قطعان غائبين . وتمكنهم القدرة على الحصول على القروض والاتصالات مع الأقارب المدنيين الذين يمدونهم بالحوالات من مساعدتهم على عدم مواجهة الفقر حيث يمكنهم شراء الأعلاف في حالة الجفاف و يمكنهم استعادة نشاطهم بشكل أسهل من المزارعين الفقراء . ولايتمتع العمل خارج المزرعة بأهمية كبيرة لدى هذه الأسر التي تقوم باستئجار الرعاة بشكل أكثر انتظاماً . كما أن الشبكات الاجتماعية الجيدة التي يتمتعون بها تزودهم بالمعلومات المتعلقة بفرص التسويق وتحسن قدرتهم على الحصول على الأعلاف . أما مربو الجمال فهم أقل عدداً ولكنهم يعتبرون جزءاً من الأسر الميسورة .

تسمح بنية النظام فقط بتطبيق استراتيجيتين ضمن النظام تتمثل الأولى في زيادة حجم القطيع لبناء رأس المال والاستعداد لأوقات الأزمة أو إعادة بناء القطيع بعد تلك الأزمة . ويساعد توفر معلومات السوق في الوقت المناسب والمعرفة المناسبة بأوضاع الأسواق فرصاً لتخفيف الخسارة. والبدل عن ذلك هو البحث عن فرص العمل المؤقت كزراعة داخل وخارج النظام الزراعي . إن إمكانيات تحقيق الدخل من خلال التصنيع تقتصر على تصنيع الحليب وهي مستنزفة إلى حد كبير . كما أن قدرة الأسر على الاستفادة من مختلف الاستراتيجيات واضحة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأصول والمهارات المتاحة لدى كل نمط من أنماط الأسر.

غالباً ماتركز برامج المنظمات غير الحكومية والبرامج الحكومية على الحرف البدوية في تشجيع فرص العمل الذاتي . ويشكل تسويق هذه المنتجات عائقاً وترتبط فرص رفع هوامش الربح لدى الأسر البدوية بالتطور العام للسياحة في القطر . ويمكن أن يتحقق الدخل الإضافي من مشاركة البدو في قطاع السياحة سواءً من خلال توفير السكن أو الجولات السياحية إلى المواقع الطبيعية للحياة البرية . وحالياً يلاحظ وجود بعض التطورات الأولية ولكنها تقتصر على منطقة تدمر وتنظم بشكل أساسي من قبل الفنادق . وهناك إمكانيات إضافية متاحة بالقرب من المواقع الأثرية (مثل الرصافة) ولكنها بحاجة لتطوير وربما لمساعدة دولية .

إن تطور النظام الزراعي وبيئته الصعبة أدى إلى وجود استراتيجيات عيش تظهر مرونة كبيرة أمام الظروف الصعبة . وتشكل تغيرات السياسات إحدى العوامل التي يمكن أن تضيف المزيد من الأزمات لهذا النظام . لايمكن توقع أن قبول مؤشرات السياسات يجب أن يوجه تطوير النظام الزراعي (مثل قوانين تنظيم الرعي أو قوانين استخدام المياه) سوف

لن يحدث بشكل سريع . وتؤدي تغييرات السياسات السريعة إلى عدم الثقة في المؤسسات التي تعمل على تنفيذ هذه الإجراءات . وفي حال فقدت تلك الثقة تصبح القوة الدافعة الثانية المستمدة من النظام البيئي الصعب هي الاستنزاف السريع للفرص الجديدة دون الدخول في التزامات على المدى الطويل .

إن ذلك السلوك لا يشكل عودة إلى الماضي وإنما يفضل النظر إليه على أنه أحد الأصول التي تصبح ثابتة في حال تمثل المجتمع لاستراتيجيات إدارة المراعي فيما لو سمح بوجود المرونة اللازمة لاتخاذ قرارات إدارة المراعي . ويمكن عندئذ للنظام الرعوي أن يساهم في الاستفادة من مناطق المراعي فيما لو تمكن نظام المعيشة فيه من الصمود أمام الأزمات الناجمة عن الأطر الطبيعية والمؤسسية . وتمثل استراتيجيات إدارة المراعي المقبولة اجتماعياً المفتاح الرئيسي للنجاح مثل السياسات المستقرة والشفافة المؤثرة على نظام المراعي . ولم توفر سياسات المراعي دائماً الحوافز اللازمة التي تشجع تلك المجموعة (الجمعيات التعاونية أو الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي) للحصول على فوائد تطوير إدارة المراعي .

إن اتجاهات وبدائل تطوير النظام الرعوي محدودة تقريباً طالما أن مصادر المياه لا تسمح باستكمال فعاليات تربية الثروة الحيوانية المستدامة (مثل الحياة بالقرب من الواحات أو التراخيص الخاصة لإنتاج المحاصيل المروية من الآبار بشكل مستدام) . ومع ذلك فإن الاعتماد الكامل تقريباً على رعي الأغنام ضمن النظام الزراعي والمخاطرة الكبيرة المترافقة مع تباين الهطول المطري يمكن أن تنخفض إلى حد معين . ويجب النظر إلى التوسع الماضي لزراعة المحاصيل في مناطق الرعي في هذا النظام الزراعي والتي تنتمي جزئياً إلى النظام الزراعي الرعوي وبعض المناطق التي تقع حالياً تحت استخدام الأرض المكثف بناءً على توسع الري على أنها إحدى عوامل زيادة الضغط على هذا النظام الزراعي . ومن منظور تحليل ربحية استخدام الأراضي في هذه المناطق فإن تغييرات استخدام الأراضي قد تكون مفيدة ولكن استدامة بعض هذه المناطق قد تكون خضعت للمبالغة في الماضي .

ومع ذلك وحتى ضمن المناطق المتبقية فليس بالإمكان الاستفادة من جميع إمكانات التنمية حالياً فلا يزال هناك الكثير من المجال لتشجيع الإدارة المحلية للموارد الطبيعية . وقد تمت محاولة إعادة إحياء المراعي ولكن تلك المحاولات كانت غالباً ما تتعرض للفشل ولكن غياب السياسات المتوافقة والشفافة حول من يجب أن يستفيد من تطوير إدارة المراعي قد ساهمت في هذا الفشل . وفرت موجة الجفاف المبرر المفهوم للتدخل في سياسات المراعي ولكن كان لها أثر كبير على المدى الطويل على رغبة الجمعيات التعاونية أو الأشكال الأخرى للمنظمات الاجتماعية (بما فيها البنية القبلية) في تحسين إدارة المراعي .

إن عدم الاستفادة الكاملة من المياه السطحية (حصاد المياه) لتحسين إنتاج الأعلاف والذي يمكن أن يزيد من معدل بقاء الشجيرات الرعوية الجديدة على قيد الحياة (وهو أمر أكثر توفيراً للتكلفة من استبدالها) وتطوير إنتاجية المراعي القائمة .

ويمكن لتسعين الضأن أن يشكل استراتيجية تنويع ملائمة ضمن هذا النظام وبالرغم من الحاجة لاستثمار رأس المال (الحد الأدنى لتوفير المواد العلفية) فيمكن تحسين كفاءة استخدام الموارد من حيث الإنتاج للأسواق المحلية أو التصديرية

وتجذب جمعيات التسمين أو استثمارات التسمين الفردية المستثمرين في النظام الزراعي – الرعوي ولكن إمكانية وسطي السكان ضمن هذا النظام الزراعي للمشاركة في الفعالية تعتمد على توفر رأس المال وغياب معوقات السيولة والتي غالباً ما تجبر الأسر المتوسطة على بيع حيواناتها قبل أن يحين موعد البيع .

النظم الخاصة في النظام المروي

بغض النظر عن الزراعة الهامشية ضمن منطقة الاستقرار الرابعة والحالات غير القانونية لاستمرار زراعة الشعير البعلية ضمن البادية ذاتها فإن هناك نوع ثالث من استخدام الأراضي الزراعية في المناطق الصغيرة: النظام المروي .

تعتمد النظم الصغيرة للزراعة المروية على الآبار المرخصة والتي يتم تطويرها إما حول الواحات أو في مناطق الآبار المرخصة الجديدة حول نهر الفرات . وتنطبق محددات الري بسبب حماية المياه على هذه المناطق أيضاً . ويزرع المزارعون المحاصيل الاستراتيجية إلى حد معين مثل القطن والقمح اللذين يحققان مراديد كبيرة . وهناك بعض المؤشرات على أن جزءاً من هذه التراخيص الجديدة قد لا تستخدم من قبل المستفيدين حيث يمنعهم تراكم المديونية من زراعة الأراضي بأنفسهم ، لذا فهم يقومون بتأجيرها للمستثمرين.

إن السياسات المؤثرة على النظام الرعوي والزراعي الرعوي ترتبط بظروف التسويق وتسعير المستلزمات وإدارة الموارد . وقد طرأت تغيرات جوهرية على جميع هذه الأمور وهي واردة بالتفصيل في التقرير الفردي . إن تغيرات سياسات تصدير اللحوم التي حدثت في عام 2000 قد ساعدت على رفد النشاطات المدرة للدخل من الاستفادة من تفضيل لحوم العواس وخاصة في دول الخليج العربي والتي يمكن الاستفادة منها بشكل أكبر إذا ما ترافقت مع توفير الأعلاف بهدف تشجيع زيادة العوائد لرأس الغنم أو عوائد اليوم الرعوي في البادية . ويقوم المستثمرون من خارج النظام الرعوي حالياً بالقسم الأكبر من فعاليات التسمين . ويجب استكشاف إمكانيات مساعدة مشاركة المربين التقليديين في عمليات تسمين الخراف حيث أنها تحقق دخلاً إضافياً وتخفف الضغط على المراعي . ومع ذلك فإن التشجيع على توفير مصادر علفية لمواجهة الطوارئ سوف يمنع خسارة المربين المتوسطين لقطعانهم (أي مخزون رأس المال) في حالات الجفاف . إن دور المنظمات أو الجمعيات التقليدية الاجتماعية (وخاصة عندما تتوافق البنى القبلية مع الانتماء إلى الجمعيات التعاونية) في الإشراف على المراعي المحسنة دون القلق من التدخلات الخارجية . وهناك إمكانيات فنية لزيادة إنتاج الأعلاف في مناطق حصاد المياه في البادية (الفيضات) بدلاً من زراعة الشعير والتي حدثت في هذه السهول الفيضانية قبل عام 1992 . ويمكن استكشاف تجارب التأمين على المنطقة لدى المربين ولكن يجب أن يتم تطبيق توخي الحذر الشديد في تنفيذ هذه التجارب بعد تعديلها اجتماعياً بشكل يجعلها مقبولة ومستدامة . يجب أن يتم تطبيق السياسات التي تساعد المربين المتوسطين والفقراء على التعويض عن خسارتهم لرأس المال ، وهي يمكن أن تطوي على توفير رأس المال للمنتجين في المناطق البعلية في النظام الزراعي – الرعوي وذلك لمنع الاستخدام طويل الأجل لهذه الأراضي من قبل المستثمرين الخارجيين . كما أن تطوير إمكانيات تحقيق الدخل الإضافي لتربية الأغنام ضروري لرفع مستويات المعيشة لعدد السكان المتزايد ، ولكن زيادة كفاءة استخدام المياه وتوليد الدخل ضمن هذا النظام سوف تؤدي إلى تخفيف هذا الضغط .

اتجاهات وبدائل التنمية

أثرت موجة الجفاف الأخيرة بشكل كبير على النظام الزراعي - الرعوي وكذلك على النظام الرعوي من خلال خسارة رأس المال خلال سنوات الجفاف وفشل تسديد القروض من قبل مربي الثروة الحيوانية ومنتجي المحاصيل . وتتمثل النتائج المتكررة في التركيز على مصادر الدخل الجديدة ، أي تأجير الأراضي للمنتجين أو المستثمرين التجاريين . ومن الأمثلة الأخرى على ذلك مشاريع الزيتون والدواجن الملاحظة في شرق السلمية والتركيز على العمل الموسمي والهجرة (والأمل في إعادة بناء القطيع في المستقبل) في شمال الفرات .

وقد أثبتت الأدبيات الكثيرة على أن الغطاء النباتي الطبيعي هو الغطاء الأكثر ملاءمة للأراضي الجافة في سورية والذي يعرف بالبادية . وقد كان هناك بعض التجارب الناجحة في زيادة إنتاجية الأصناف الرعوية الطبيعية . كما أن الرعي وخاصة رعي الأغنام هو أفضل الاستخدامات المباشرة لهذه المناطق لمصلحة السكان ، وهي مستدامة فيما لو تمت إدارتها بالشكل المناسب . وقد يتم تنفيذ إدارة المراعي من خلال أشكال تنظيم اجتماعي مختلفة تتضمن الملكية الخاصة وحقوق الاستخدام الفردي والإدارة العامة . وليس هناك تميز واضح لأي من الإجراءات على الأخرى . إن أكثر المواقف حساسية في إدارة المصادر العامة عدم الموثوقية والاستخدام المفتوح وليس إجراءات الملكية العامة بحد ذاتها . وبمعنى آخر فإن وضوح حقوق الاستخدام ومسؤوليات الإدارة هي أكثر العوامل أهمية لنجاح إجراءات إدارة الملكية العامة .

الفصل الرابع : استعراض مقارن لنتائج الدراسة

تطورت النظم الزراعية في سورية استجابة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية . وتشكل أنماط الأسر الزراعية في هذه النظم نتيجة للتصنيف الاجتماعي – الاقتصادي كما هو الأمر في أي نظام زراعي وريفي في العالم .

وقد عرض الفصل السابق خصائص الزراعة السورية على مستوى المناطق والتي تضم وصفاً أساسياً للتصنيف الاجتماعي الاقتصادي لنظام المعيشة لدى المنتجين النموذجيين وإمكانات التكيف مع المناخ الزراعي البيئي المتغير . ويلخص هذا القسم الخصائص العامة ضمن كل نظام من النظم الستة وكذلك الخصائص ضمن الوحدات الفرعية (والتي تشكل بحد ذاتها نظاماً زراعية تعتمد على التوزع الجغرافي) . ويمكن الحصول على المزيد من التفاصيل حول بنية النظام وآلياته في التقارير الفردية التي تم نشرها كوثائق مستقلة من قبل المركز الوطني للسياسات الزراعية . ويعرض هذا الفصل مقارنة للقطاع الزراعي حيث يبدأ بعرض الخصائص العامة للنظم الزراعية مع التركيز على :

- المساهمة الرئيسية في الإنتاج الإجمالي لأهم المحاصيل مع التعرض للمحاصيل الاستراتيجية وغير الاستراتيجية .
- سكان تلك النظم وحصّة الأراضي المروية ووسطي الحيازة وغيرها .

ويلي ملخص خصائص النظم مقارنة لأنماط الأسر النموذجية وبنيتها والتطورات التي حدثت مؤخراً والتعرض لآثار تغيرات السياسات . أما القسم الأخير فهو عبارة عن مناقشة لإمكانات النظم الزراعية استجابة للفرص الجديدة مثل :

- استخدامات الأراضي والقدرة على الحصول على القروض والمستلزمات .
- تكامل السوق (الحكومية و الخاصة)
- الاعتماد على قرارات القطاع العام والتعرض لآليات السوق .
- تكامل النظام والمنافسة السوقية بين النظم والتكامل من خلال تدفقات العمل الزراعي .

التوصيف العام للنظم الزراعية

بناءً على المنهجية التي تم استخدامها لتحديد عدد قليل من النظم الزراعية المتوافقة نسبياً من حيث الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية والزراعية – البيئية فإن الجدول 18 يتضمن الخصائص الأساسية للنظم الزراعية الرئيسية الستة . إن أكبر النظم الزراعية من حيث المساحة هو النظام الرعوي والزراعي الرعوي (النظام السادس) والذي يضم 55% من مساحة سورية يليه النظم الزراعية في السهول الشمالية والشمالية الشرقية (النظام الثالث) الذي يغطي 26% من إجمالي المساحة . أما النظم الثلاثة الأخرى فهي متشابهة نسبياً من حيث المساحة حيث يغطي كل منها 6-6.5% من إجمالي المساحة : النظام الزراعي الجبلي والهضبي البعلي (النظام الثاني) والنظام الزراعي الأوسط البعلي والسهلي المروي (النظام الرابع) والنظم الزراعية في الجبال والسهول الجنوبية شبه الجافة (النظام الخامس) . ويحتل أصغر المساحات النظام الزراعي المروي الساحلي التكتيفي (النظام الأول) والذي يشكل 1% فقط من إجمالي المساحة والذي ينفرد بتركيبته المحصولية وتكامل سوقه .